الأمم المتحدة

A/60/111

الجمعية العامة

Distr.: General
8 July 2005
Arabic
Original: English

الدورة الستون

البنود ١٤ و ١٥ و ٢٠ و ٢٣ و ٢٩ و ٤١ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦١ و ٦٣ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٧٢ و ٧٤ من القائمة الأولية*

الحالة في الشرق الأوسط

قضية فلسطين

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

تقديم المساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام

السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

برنامج عالمي للحوار بين الحضارات

متابعة نتائج الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين: تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

* A/60/50 و Corr.1.

110805 100805 05-41406 (A)
0541406

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

التنمية المستدامة

تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

العولمة والاعتماد المتبادل

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

نحو إقامة شراكات عالمية

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

النهوض بالمرأة

تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

حق الشعوب في تقرير المصير

تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

رسالة مؤرخة ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجامايكا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه إعلان الدوحة وخطة عمل الدوحة اللذين اعتمدهما مؤتمر قمة الجنوب الثانية لمجموعة الـ ٧٧، المعقود في الدوحة، قطر، في الفترة من ١٢ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (انظر المرفقين الأول والثاني).

وباسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، سأشعر بالامتنان لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقيها بوصفهم إحدى وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ١٤ و ١٥ و ٢٠ و ٢٣ و ٢٩ و ٤١ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦١ و ٦٣ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٧٢ و ٧٤ من القائمة الأولية.

(توقيع) ستافورد **نيل**
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم لجامايكا
لدى الأمم المتحدة
رئيس مجموعة الـ ٧٧

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجامايكا لدى الأمم المتحدة

إعلان الدوحة

المعتمد في مؤتمر قمة الجنوب الثانية

الدوحة، ١٢-١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

١ - نحن رؤساء الدول وحكومات الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، المجتمعين في الدوحة بقطر، في قمة الجنوب الثانية في الفترة من ١٤ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، إذ نعرب عن اقتناعنا التام بضرورة مواصلة العمل متضامنين ومتَّحدين من أجل بناء عالم ينعم بالسلام والازدهار ويستجيب لتطلعاتنا، نؤكد مجدداً التزامنا الكامل بروح ومبادئ مجموعة الـ ٧٧ والصين، وبحماية وتعزيز مصالحنا المشتركة من خلال التعاون الدولي الحقيقي من أجل التنمية.

٢ - إننا نؤكد مجدداً إعلان هافانا وبرنامج عمل قمة الجنوب الأولى التي عقدت في هافانا، بكوبا في الفترة من ١٢ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ وندعو إلى التنفيذ الكامل لهما.

٣ - وإننا نؤكد مرة أخرى أننا نهتدي في مساعينا بجميع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والاحترام الكامل لمبادئ القانون الدولي. ومن أجل بلوغ هذا الهدف نتمسك بمبادئ السيادة والسيادة المتكافئة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة ونتخذ إجراءات فعالة للحيلولة دون وقوع أي أعمال عدوانية أو انتهاكات أخرى للسلام، ونُشجع تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية على نحو لا يُعرِّض السلام والأمن الدوليين والعدالة للخطر، ونمتنع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو بأية طريقة أخرى مخالفة لأهداف الأمم المتحدة، ونطوِّر علاقات الصداقة على أساس احترام مبدأ تكافؤ الحقوق وحق تقرير المصير للشعوب، ونلجأ إلى التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني، وفي تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.

٤ - وإننا نؤكد أنه رغم تعهد البلدان النامية بالوفاء بالتزاماتها الدولية، قد تكون هذه الالتزامات باهظة التكلفة، ونؤكد أنه نظراً إلى الفوارق في مستويات التنمية وقدرة البلدان على التعهد بالالتزامات، يكون من الضروري أن لا تفرض التزامات متطابقة على شركاء غير متكافئين. ونؤكد كذلك الحاجة إلى دمج الأبعاد الإنمائية في عملية وضع القواعد على

المستوى الدولي ووجوب أن يظل المجتمع الدولي مدركاً لذلك وأن يأخذ في الاعتبار حاجة البلدان إلى المرونة وإلى مجال للسياسة العامة الوطنية فيما تنهض بالتزاماتها الدولية.

٥ - إننا نرفض رفضاً حازماً فرض قوانين وأنظمة ذات اختصاص قضائي خارجي وكذلك كافة أشكال الإجراءات الاقتصادية القسرية الأخرى بما فيها العقوبات التي تفرض من طرف واحد ضد بلدان نامية ونؤكد على الحاجة الملحة إلى إلغاء هذه العقوبات على الفور. ونؤكد أن هذه الإجراءات لا تقلل من شأن المبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فحسب، بل إنها تشكل تهديداً خطيراً لحرية التجارة والاستثمار. ولذلك ندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لوقف استخدام العقوبات الاقتصادية القسرية التي تفرض من طرف واحد على بلدان نامية.

٦ - وإننا نجدد التأكيد على دور التعاون بين بلدان الجنوب في السياق العام للتعددية باعتباره عملية متواصلة وحيوية للتصدي للتحديات التي يواجهها الجنوب، وباعتباره مساهمة قيِّمة في التنمية، وعلى الحاجة إلى تعزيزه وذلك بطرق منها تعزيز قدرات المؤسسات والآليات التي تشجع ذلك التعاون.

٧ - وإننا نرحب بإعلان مراكش وإطار عمل مراكش لتنفيذ التعاون بين بلدان الجنوب اللذان أعادا التأكيد على التزام الدول الأعضاء بالتعاون بين بلدان الجنوب وحددا إجراءات ومبادرات لبلوغ ذلك الهدف.

٨ - ونحن على قناعة بأن الحوار بين الحضارات يجب أن يكون عملية متواصلة وبأن هذا الحوار، في ضوء المناخ الدولي السائد حالياً لا يعتبر خياراً بل ضرورةً، فهو بمثابة أداة سليمة ومنتجة لتعزيز التنمية بهدف توفير حياة أفضل للجميع.

٩ - وإننا ندرك أن احترام التنوع الديني والثقافي في عالم يزداد عولمة يسهم في التعاون الدولي، ويعزز الحوار بين الأديان والثقافات والحضارات، ويساعد في إيجاد بيئة توفر إمكانية تبادل الخبرات الإنسانية.

١٠ - وإننا نقر بأن الحكم الصالح وسيادة القانون على المستويين الوطني والدولي هما من العوامل الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع، ونسلم أيضاً بوجوب السعي إلى إيجاد جملة عوامل منها السياسات الاقتصادية السليمة والمؤسسات الديمقراطية الراسخة التي تستجيب لاحتياجات الشعوب، واحترام كافة حقوق الإنسان بما في ذلك الحق في التنمية والمساواة والشفافية في الأنظمة المالية والنقدية والتجارية الدولية، والمشاركة الكاملة والفعالة للبلدان النامية في صنع القرار وتحديد المعايير على المستوى العالمي.

١١ - وإننا ندرك أن إنجاز التنمية هو هدف لجميع الجهات صاحبة المصلحة بما فيها المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاعات الخاصة. وإذ نسلِّم بالمسؤولية الرئيسية للحكومات في صياغة وتنفيذ الاستراتيجية والسياسات الوطنية للتنمية المستدامة، نؤكد على أهمية بذل الجهود للتنسيق بين كل قطاعات المجتمع ومشاركتها، وفقاً للقوانين المحلية والأولويات الوطنية والسيادة الوطنية، وذلك تعزيزاً لمساهمتها في النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة في بلداننا.

١٢ - وإننا ندرك الأهمية المتزايدة للتعاون التجاري والاقتصادي بين بلدان الجنوب، وتغير سياق الاعتماد المتبادل بين الشمال والجنوب وشروط التعامل. وفي هذا السياق ندعو إلى بذل جهود أقوى لتعميق وتنشيط التعاون بين بلدان الجنوب للاستفادة من الأجواء الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية، ونسلم في الوقت ذاته بأن هذا التعاون مكمِّل للتعاون بين الشمال والجنوب وليس بديلاً عنه.

١٣ - وإننا نؤكد على ضرورة اتخاذ إجراءات مناسبة لسدِّ الفجوة التقنية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، والعمل على وضع ترتيبات تيسِّر عمليات نقل التكنولوجيا.

١٤ - وإننا نؤكد الأهمية المتواصلة لنتائج كل المؤتمرات والقمم الكبرى التي عقدتها الأمم المتحدة والالتزامات في شأن تنفيذها باعتبارها تشكل جدول أعمال متماسك للتنمية، وفي هذا السياق ندعو كافة البلدان إلى الوفاء التام بجميع الالتزامات التي تم تحديدها في تلك المؤتمرات والقمم وتنفيذها.

١٥ - وإننا نرحب بعقد الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة، المقرر عقدها في نيويورك، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، ونحث المشاركين في هذا الحدث الرفيع المستوى على إعطاء التنمية أولوية عالية بهدف التوصل إلى نظام اقتصادي عالمي أكثر عدلاً، وتمكين البلدان النامية من بلوغ أهدافها الإنمائية، وفي هذا الخصوص نحث المشاركين في هذه الجلسة العامة الرفيعة المستوى على القيام بما يلي:

'١' التأكيد بأن لكل بلد الحق السيادي في تحديد أولوياته واستراتيجياته الإنمائية، وإننا ندعو المجتمع الدولي إلى الرفض القاطع لأي مشروطية عند تقديم المساعدات الإنمائية.

'٢' زيادة تدفقات الموارد زيادة كبيرة لتحسين وتعزيز الطاقة الإنتاجية المحلية في البلدان النامية، وذلك من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية الدولية، وإننا نؤكد في هذا الصدد ضرورة بلوغ الهدف المتفق عليه دولياً في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة عاجلة، وهو

هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في البلدان المانحة للمساعدة الإنمائية الرسمية، على أن يخصص في إطار تلك النسبة ما بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة لأقل البلدان نمواً، وضماناً لفعالية هذه الجهود ينبغي لتنفيذ الالتزامات في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية أن يكون تنفيذاً ثابتاً وسريعاً وشفافاً، وإننا نحث أيضاً على مراعاة الأولويات الإنمائية الوطنية للبلدان النامية عند تقديم المساعدة الرسمية التي ينبغي تقديمها دون مشروطية.

'٣' اتخاذ هدف في سياق المساعدة الإنمائية من تحسين المرافق المؤسسية والمادية في البلدان النامية، وذلك لتحسين بيئتها للاستثمار المحلي والأجنبي تحسيناً يدعم اندماجها اندماجاً مفيداً في الاقتصاد العالمي.

'٤' متابعة الجهود الرامية إلى تحديد مصادر مبتكرة لتمويل التنمية تكون قادرة على تأمين تمويل مستقرٍّ وممكن التنبؤ به وعلى أساس إضافي لمساعدة البلدان النامية في تعزيز التنمية الاقتصادية والقضاء على الجوع والفقر. وفي هذا الصدد، لا بد من إيلاء الاهتمام اللازم لكل الجهود التي تبذل حالياً في هذه المسألة لا سيما جهود الفريق التقني لآليات التمويل المبتكرة الذي أنشئ في إطار اجتماع زعماء العالم بشأن ''العمل لمكافحة الجوع والفقر'' الذي دعا إليه الرئيس البرازيلي لويز إناسيو لولا دا سيلفا، والذي عقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

'٥' تفعيل صندوق التضامن العالمي ودعوة البلدان المانحة والبلدان القادرة أن تكون مانحة والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والأفراد إلى المساهمة في الصندوق لتمكينه من المساهمة في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة القضاء على الفقر.

'٦' تأكيد الحاجة الملحة إلى اعتماد المجتمع الدولي حلاً فعالاً وشاملاً وعادلاً ودائماً وذا وجهة إنمائية لمشاكل ديون البلدان النامية، وبخاصة عن طريق الإلغاء التام للديون وزيادة التدفقات المالية الميسرة، وكذلك عن طريق مقايضة الديون لأغراض التنمية المستدامة.

'٧' تخفيف الديون للبلدان النامية كافة بما في ذلك إلغاء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بالإضافة إلى توسيع نطاق المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ووضع حلول لمشاكل ديون أقل البلدان نمواً والبلدان النامية ذات الدخل المنخفض والمتوسط غير المؤهلة لتخفيف عبء الديون في إطار

المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛ والربط الصريح بين تخفيف عبء الديون والخطط والجهود الإنمائية الوطنية التي تهدف إلى إنجاز الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية، ولا بد أيضاً من وجود تعهد بإجراء مراجعة لمعايير تحمُّل الديون.

'٨' تشجيع قيام نظام تجاري يمنح الأولوية للبُعد الإنمائي ويكون نظاماً مفتوحاً وشاملاً وعادلاً ومستنداً إلى قواعد ويمكن توقُّع حالته.

'٩' ضمان عدم تقويض الميزة النسبية للبلدان النامية بأي شكل من أشكال الحمائية، بما في ذلك الاستخدام العشوائي والسيئ للإجراءات خلاف إجراءات التعرفة الجمركية، والحواجز غير التجارية والمعايير الأخرى التي تحد على نحو غير عادل من إمكانية وصول منتجات البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة، والتأكيد مجدداً على ضرورة أن تؤدي البلدان النامية دوراً متزايداً في صياغة جملة معايير منها معايير السلامة والبيئة والصحة.

'١٠' التأكيد على أهمية تعزيز وتحقيق مبدأ الشمولية في عضوية منظمة التجارة العالمية، والدعوة في هذا السياق إلى تسريع عملية الانضمام دون عوائق سياسية وبطريقة عاجلة وشفافة، على أن تراعى مراعاة تامة مبادئ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية وبخاصة أقل البلدان نمواً التي تطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

'١١' التأكيد على أن تطبيق البُعد الإنمائي الذي أبرزه برنامج عمل الدوحة يستلزم تعزيز إمكانية وصول السلع والخدمات ذات الأهمية التصديرية لدى البلدان النامية إلى أسواق البلدان متقدمة النمو، كما يستلزم معاملة خاصة وتفضيلية للبلدان النامية، وقواعد متوازنة، وبرامج للمساعدة التقنية وبناء القدرة، محددة الأهداف تحديداً جيداً وممولة تمويلاً مستداماً، والالتزام بإنجاح ذلك على نحو يتفق والحاجات والأولويات الإنمائية للبلدان النامية. وفي هذا الصدد، نؤكد كذلك أنه ينبغي للجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة أن يعطي رسالة قوية ويحدد اتجاهاً واضحاً لاختتام جولة الدوحة على وجه السرعة، فذلك لا بد له من أن يضمن إبقاء البُعد الإنمائي موضع تركيز وأن يجلب المنافع التي تحتاج إليها البلدان النامية حاجة شديدة في مجال التجارة.

'١٢' التأكيد على الحاجة إلى إيجاد حل عاجل لمسألة السلع، والتأكيد في هذا السياق على الحاجة إلى ترتيبات دولية أكثر فعالية في معالجة مشكلات ضعف وتقلب أسعار السلع التي تفرض قيداً خطيراً على التنمية المستدامة في معظم البلدان النامية.

'١٣' العمل بسرعة على دمج الأبعاد الإنمائية في عملية وضع القواعد في نظام الملكية الفكرية، بحيث تتجه هذه القواعد وجهة إنمائية وتسهل عملية نقل التكنولوجيا والمعرفة إلى البلدان النامية، والاضطلاع في هذا السياق بالعمل أيضاً على وضع صك دولي ملزم بشأن حفظ وحماية وتعزيز المعرفة التقليدية والموارد الجينيّة.

'١٤' الدعوة إلى تسريع المفاوضات بشأن الولاية المرتبطة بالتنمية التي نص عليها إعلان الدوحة في صدد اتفاق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، وبخاصة تعديلات ذلك الاتفاق تعديلاً يجعل قواعد الملكية الفكرية توفر الدعم الكامل لأهداف معاهدة التنوع البيولوجي والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية والصحة العامة بهدف معالجة المشاكل التي تعاني منها الكثير من البلدان النامية ومنها أقل البلدان نمواً، وخاصة المشاكل الناشئة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل، والملاريا، وغيرها من الأوبئة.

'١٥' إصلاح الإدارة المالية والاقتصادية العالمية بضمان مشاركة البلدان النامية مشاركة فعّالة في عملية صنع القرار وعمليات وضع المعايير على المستوى العالمي، وبضمان الوجهة الإنمائية في السياسات والعمليات العالمية في مجالات المالية والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا.

'١٦' تعزيز قدرة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها من خلال المساهمات المتزايدة وغير المشروطة وغير المقيدة والممكن توقّعها التي تقدم لمواردها الرئيسية بهدف تمكينها من المساهمة مساهمة أكبر في النشاطات المرتبطة بالتنمية، والقيام في الوقت نفسه بتعزيز الإشراف الحكومي الدولي، وبخاصة بمشاركة البلدان النامية ضماناً لاستجابة تلك المؤسسات للأولويات والحاجات الإنمائية في البلدان النامية.

١٦ - وإننا نرحب بتسمية عام ٢٠٠٦ السنة الدولية للصحارى والتصحُّر، ونؤكد أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحُّر تشكل أداةً مهمة للقضاء على الجوع والفقر، ووسيلةً للمساهمة في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومنها الأهداف الإنمائية للألفية.

١٧ - وإننا نؤكد ضرورة أن يولي المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاهتمام اللازم لحاجات ومصالح البلدان النامية لدى بحثه نتائج أعمال لجانه الفنية وهيئاته الفرعية، لا سيما ما يتعلق منها ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في إطار إعداد مساهماتها في الأعمال التحضيرية للجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة.

١٨ - وإننا نؤكد ضرورة القيام أيضاً في الحوار الثاني الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية المقرر عقده في مقر الأمم المتحدة في يومي ٢٧-٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بتحليل أثر المشروطيات الهيكلية في بلداننا.

١٩ - وإننا نؤكد ضرورة تعزيز الأونكتاد الذي يشكل جهة التنسيق في داخل الأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية، باعتباره عنصراً حيوياً من عناصر النظام الاقتصادي الدولي وذلك كي يضطلع اضطلاعاً كاملاً بتنفيذ ولايته في مجال تحليل السياسة وتقديم المشورة بشأنها، وأداء دوره اللازم للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسائل التنمية، وتنفيذ أنشطته في مجال المساعدة التقنية وبناء القدرات. ومن الضروري في هذا الصدد ضمان التنفيذ الكامل لتوافق آراء ساو باولو والبناء عليه من أجل ولاية أقوى تركز على التنمية في الأونكتاد الثاني عشر.

٢٠ - وإننا نؤكد الحاجة إلى قواعد دولية تتيح للبلدان النامية مجالات ومرونة للسياسات العامة، وذلك لأنها ترتبط ارتباطاً مباشراً باستراتيجيات التنمية لدى الحكومات الوطنية. ونؤكد كذلك الحاجة إلى مجال للسياسة العامة يمكِّن من وضع استراتيجيات إنمائية تأخذ في الاعتبار المصالح الوطنية والحاجات المختلفة للبلدان التي لا تؤخذ دائماً في الاعتبار عند وضع السياسات الاقتصادية الدولية في عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

٢١ - وإننا ندرك الطابع الحكومي الدولي للأمم المتحدة والطابع العالمي والتمثيلي والديمقراطي للجمعية العامة. ونؤكد من جديد أيضاً على أحكام ميثاق الأمم المتحدة ذات الصلة بالجمعية العامة وضرورة ضمان الاحترام التام لدور ومسؤولية الجمعية العامة اللذين يجسدهما الميثاق. وفي هذا الصدد، نؤكد دعمنا القوي لإعادة التأكيد في إعلان الألفية على الوضع المركزي للجمعية العامة باعتبارها الجهاز الرئيسي للتداول وصنع السياسة والتمثيل في الأمم المتحدة وفقاً لما أكده مجدداً قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣١٧/٥٨.

٢٢ - وإننا نولي أولوية عالية لإصلاح الأمم المتحدة بهدف تعزيز المنظمة تعزيزاً يمكِّنها من الاستجابة بكفاءة للتحديات الحالية والمقبلة التي تؤثر على المجتمع الدولي، وبخاصة شواغل ومصالح البلدان النامية التي تشكل الأغلبية الكبرى من أعضاء المنظمة. ونؤكد من جديد أنه ينبغي لهذه العملية أن تهدف إلى تعزيز التعددية، وتزويد المنظمة بقدرة فنية لتمكينها من

التحقيق الكامل والفعال للأهداف والمبادئ التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك إلى دعم طابعها الديمقراطي وشفافيتها في مناقشة وتنفيذ القرارات التي تتخذها الدول الأعضاء. ونؤكد أهمية جعل البُعد الإنمائي في صلب العملية الجارية لإصلاح الأمم المتحدة، على أن يراعى الهدف وهو تمكين شعوب الجنوب من المشاركة التامة في عملية اتخاذ القرارات وعملية وضع القواعد الدوليتين في الميدان الاقتصادي، وضمان حصول هذه الشعوب على منافع الاقتصاد الدولي وتمتعها بها. ولا يمكن بلوغ هذه الأهداف إلا بإرادة سياسية حقيقية.

٢٣ - توفر العولمة فرصاً وتثير تحديات ومخاطر في وجه البلدان النامية. ونحن نلاحظ بقلق كبير أن عمليتي العولمة وتحرير التجارة قد حققتا منافع غير متكافئة بين البلدان وفي داخلها، وأن الاقتصاد العالمي قد تميَّز بالنمو البطيء وغير المتوازن وبحالة عدم الاستقرار. واتسعت الفجوة في الدخل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وازداد الفقر في العديد من البلدان النامية. ولذلك فإننا نعتقد بوجود حاجة إلى استراتيجية عالمية تولي أولوية للبعد الإنمائي في العمليات العالمية كي تستفيد البلدان النامية من الفرص التي تتيحها العولمة. ووجود بيئة اقتصادية خارجية تجعل التنمية ممكنة يتطلب مزيداً من التماسك بين النظم الدولية التجارية والنقدية والمالية.

٢٤ - وإننا نرحب بتقرير اللجنة العالمية للبعد الاجتماعي للعولمة، ونحث الجمعية العامة وغيرها من أجهزة وهيئات منظومة الأمم المتحدة على أخذ المقترحات والتوصيات الواردة فيه بعين الاعتبار التام بهدف الإسهام في جعل عملية العولمة عملية شاملة وعادلة لشعوب العالم كافة، على أن تؤخذ في الحسبان ظروف البلدان النامية، وحاجات وأولويات وسياسات التنمية الوطنية.

٢٥ - وإننا نؤمن أن الممارسات التجارية التقييدية والحصول على حقوق الاحتكار من قبل شركات عالمية وكيانات أخرى يقفان في أحيان كثيرة حائلاً في وجه الابتكار، وتدفق المعلومات والتكنولوجيا، ونؤمن بأنه لا بد من أن يكون أحد العناصر الرئيسية حسن التدبير على المستوى الدولي حسن تدبير الشركات ومسؤولياتها الاجتماعية، اللذان ينبغي لهما التصدي لقضايا مثل ممارسات مكافحة المنافسة التي يمارسها اللاعبون الكبار في السوق ومنهم الشركات عبر الوطنية؛ وإقامة توازن عادل بين أصحاب حقوق الملكية الفكرية من جهة وأهداف السياسة العامة والأهداف الاجتماعية من جهة أخرى؛ والحاجة إلى الحصول على المعرفة ونقل التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المباشر.

٢٦ - وإننا نؤكد مرة أخرى أيضاً وجود حاجة ملحة إلى الاعتراف، شريطة مراعاة التشريعات الوطنية، بحقوق المجتمعات المحلية والأصلية صاحبة المعارف والابتكارات

والممارسات التقليدية، ووجود حاجة ملحة إلى إنشاء وتطبيق آليات لتبادل المنافع يوافق عليها ويشارك فيها أصحاب هذه المعارف والابتكارات والممارسات، على أن تستند هذه الآليات إلى شروط متفق عليها بين الأطراف لاستعمال هذه المعارف والابتكارات والممارسات.

٢٧ - وإننا نؤكد من جديد على وجوب تعزيز التجارة بين بلدان الجنوب، وضرورة استمرار إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق بهدف تنشيط التجارة بين بلدان الجنوب.

٢٨ - وإننا نرحب بإطلاق الجولة الثالثة من محادثات النظام العالمي للأفضليات التجارية باعتبارها أداة مهمة لتحفيز التجارة بين بلدان الجنوب. وفي هذا الصدد، ندعو جميع البلدان الأعضاء في هذا النظام إلى اختتام الجولة الثالثة بحلول عام ٢٠٠٦، ونشجع الدول الأعضاء الأخرى في مجموعة الـ ٧٧ والصين على النظر في المشاركة في النظام العالمي للأفضليات التجارية.

٢٩ - وإننا نكرر تأكيد قرار قمة الجنوب الأولى لتعزيز التعاون في المجالين النقدي والمالي، وفي هذا الصدد نعبر عن عزمنا على تأييد المبادرات التي تطلق في هذين المجالين بين بلدان الجنوب.

٣٠ - وإننا نؤكد الحاجة إلى تعزيز الأنشطة المشمولة في الحساب الثاني في الصندوق المشترك للسلع دعماً لأنشطة بناء القدرات في البلدان التي تعتمد على السلع، وذلك بهدف تنويع صادراتها وتعزيز التجارة بين بلدان الجنوب من خلال المساعدة المالية والتقنية، والمساعدة الدولية للتنويع الاقتصادي، والإدارة المستدامة للموارد، كما نؤكد الحاجة إلى معالجة تقلب أسعار السلع وهبوط معدلات التبادل التجاري.

٣١ - وإننا ندرك الصلة الهامة بين الهجرة الدولية والتنمية، والحاجةَ إلى معالجة هذه القضية على نحو منسق ومتماسك بهدف معالجة التحديات والاستفادة من الفرص التي توفرها الهجرة لبلد المنشأ والبلد المقصود وبلد العبور، ولذلك فإن هذه الهجرة جديرة بتعاون دولي فعّال للإفادة من آثارها الإيجابية.

٣٢ - وإننا نؤكد أهمية تعزيز القدرات المعرفية والعلمية والتقنية في البلدان النامية، بما في ذلك الارتقاء الضروري بمستوى الموارد البشرية فيها باعتباره شرطاً حيوياً لتحقيق تنمية مستدامة والالتزام بتشجيع وبتعزيز التعاون فيما بيننا في هذا المجال. كما نؤكد بخاصة الحاجة إلى زيادة قدرات البلدان النامية في مجال العلوم والتكنولوجيا بما فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الجديدة والناشئة، وفي هذا الصدد، سوف نعمل من أجل

المشاركة الفعالة للبلدان النامية في كل المحافل ذات الصلة بما في ذلك مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات المقرر عقده في تونس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

٣٣ - وإننا نرحب بإنشاء صندوق التضامن الرقمي في إطار مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات ونلاحظ بعين الرضا المساهمات العامة والخاصة في تمويله.

٣٤ - وإننا نعتزم اتخاذ الإجراءات الضرورية لمكافحة الفساد على المستويين الوطني والدولي، وضمان إعادة الأموال والأصول المكتسبة والمنقولة بطريقة غير قانونية وعائداتها المودعة في مصارف أجنبية إلى بلدانها الأصلية.

٣٥ - وإننا نرحب بالتقدم الذي أحرزته فنزويلا في إنشاء الصندوق الاستئماني الإنساني الدولي بإيداع الدفعة الأولى بمبلغ ثلاثين مليون دولار أمريكي، وندعو إلى مساندة هذه المبادرة لمساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تحسين رفاه شعوبها ومستويات معيشتها.

٣٦ - وإننا نرحب بمبادرة دولة قطر ونحيّي هذه المبادرة التي ترمي إلى إنشاء واستضافة ''صندوق الجنوب للمساعدة الإنمائية والإنسانية''، كما نرحّب بتبرعها بمبلغ ٢٠ مليون دولار أمريكي ونحيّيها على ذلك التبرع الذي يرمي إلى مساعدة بلدان الجنوب في جهودها الإنمائية التي تبذلها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية، وإلى معالجة مشاكل الجوع والفقر والكوارث البشرية. ونعرب عن تقديرنا أيضاً لحكومتي الصين والهند لتبرع كل منهما بمبلغ مليوني دولار أمريكي للصندوق. وفي هذا السياق، ندعو البلدان الأخرى إلى التبرع للصندوق إذا أمكنها ذلك.

٣٧ - وإننا نلاحظ بقلق تزايد حدوث الكوارث الطبيعية وآثارها التدميرية على التنمية في البلدان النامية، وبخاصة في البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والمعرضة للمخاطر، وندعو إلى زيادة المساعدات الدولية لإنشاء وتعزيز آليات على المستويات الوطني ودون الإقليمي والإقليمي الغرض منها منع وقوع الكوارث الطبيعية وما تستتبعه والاستعداد لها وتخفيف آثارها من خلال نظم الإنذار المبكر وعمليات إعادة البناء والتأهيل طويلة الأجل. وفي هذا الصدد، ندعو منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى العمل عملاً منسقاً تنسيقاً وثيقاً لإنجاز الالتزامات القائمة لمساعدة البلدان التي تتأثر بالكوارث أو تكون عرضة لها لكي تحصل حكوماتها وسلطاتها المختصة على معلومات الإنذار المبكر دون قيود وفي وقت مناسب للاستفادة منها ونشرها فوراً وعلى نحو فعال. كما ندعو منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى دعم تنفيذ إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ في البلدان النامية المعرضة للكوارث، وذلك بطرق منها تقديم المساعدات المالية والتقنية، ومعالجة مشكلة تحمل

أعباء الديون، ونقل التكنولوجيا، وإقامة الشراكات بين القطاع العام والخاص، وتشجيع التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وكذلك بين بلدان الجنوب.

٣٨ - وإننا نشعر بالقلق من ظهور أمراض جديدة في أجزاء مختلفة من العالم مثل السارس، وإنفلونزا الطيور، والأمراض الأخرى التي تسببها الفيروسات والتي يمكن أن تسبب انتشار وباء في فترة قصيرة من الزمن، وأن تلحق آثاراً ضارة بالرفاه الاجتماعي والاقتصادي لشعوبنا. وفي هذا السياق، ندرك الحاجة إلى تنسيق جهودنا على المستويات الوطني والإقليمي والدولي لتطوير استجابة فعالة لانتشار تلك الأمراض التي تهدد الحياة، ونؤكد أهمية وجود شبكة مراقبة شاملة تتضمن شبكة بيطرية وآليات لتعزيز تبادل المعلومات تبادلاً سريعاً وشفافاً ودقيقاً، ولتقديم الإنذار المبكر.

٣٩ - ما زال يساورنا القلق الشديد لأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا، والسل وغير ذلك من الأمراض المعدية مستمرة في تهديد تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، وندعو المجتمع الدولي إلى مساعدة البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً في توسيع وتعزيز برامجها الخاصة بتلك الأمراض. كما ندعو البلدان متقدمة النمو وغيرها من البلدان القادرة إلى زيادة مساهماتها في الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل. وندعو كذلك إلى التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب، للمساعدة في اتخاذ إجراءات ملموسة لضمان الوقاية والمعالجة والرعاية والدعم للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمتأثرين به ومساعدة المحتاجين منهم في الحصول على الأدوية بأسعار معقولة.

٤٠ - وإننا ندرك أن المساواة بين الجنسين والمشاركة الكاملة للنساء في المجالات كافة تعتبران جزءاً أساسياً من بناء مجتمع قائم على العدل للجميع ويجب أن تكونا في صلب جميع أشكال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وإننا نجدد التزامنا ببلوغ الهدف العاجل وهو تحقيق المساواة بين الجنسين، والقضاء على التمييز والعنف ضد النساء، وضمان مشاركتهن مشاركة كاملة في جميع مجالات الحياة وعلى المستويات كافة.

٤١ - وإننا نؤكد الحاجة إلى معالجة كلية وشاملة لمسألة التنمية المستدامة للمجتمعات الأصلية والمحلية والمجتمعات الريفية، على أن يؤخذ في الاعتبار أنها تمثل جزءاً من بعض أشد المجتمعات فقراً في العديد من البلدان النامية.

٤٢ - وإننا ندرك أن معالجة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا تتطلب دعماً مباشراً للبرامج التي يضعها زعماء أفارقة في إطار الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، وفي هذا الصدد نلاحظ أنه فيما ظهر إدراك دولي كبير للحاجة إلى دعم مبادرات الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، خصص

المجتمع الدولي موارد محدودة للمشاريع والبرامج المعروفة في القطاعات المختلفة. وهذا الدعم ضروري لتعزيز التكامل والتعاون الإقليميين ولبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، والتي تعتبر أهدافاً لا غنى عنها لتحقيق النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة في أفريقيا. وندعو الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية إلى الوفاء بالتزاماتها الملموسة بدعم برامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا وتنفيذ هذه الالتزامات لتمكين أفريقيا من معالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها.

٤٣ - وإننا نرحب بإنشاء الشراكة الاستراتيجية الآسيوية - الأفريقية الجديدة للتنمية وخطة عملها اللتين اعتمدهما المؤتمر الآسيوي - الأفريقي الذي عقد في جاكرتا بإندونيسيا في يومي ٢٢-٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ باعتبارهما عنصران مهمان في مواصلة تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب.

٤٤ - وإننا ندرك الدور المهم للآليات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية والأقاليمية التي تنطلق من الجنوب في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون الثلاثي، وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه الفعال لها.

٤٥ - ويساورنا قلق شديد من استمرار تهميش أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي، والتدهور المستمر في ظروفها الاقتصادية والاجتماعية على الرغم من الالتزامات التي تعهّد بها شركاء التنمية في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً الذي عقد في أيار/مايو ٢٠٠١. وفي هذا الصدد، نحث البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، ومنها مؤسسات بريتون وودز، على زيادة مستوى جهودها المتضافرة وعلى اعتماد إجراءات عاجلة للتمكن في الوقت المناسب من بلوغ أغراض وأهداف برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠.

٤٦ - وإننا ندرك ونسلّم بالحاجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطارٍ عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية، ونؤكد من جديد دعمنا المستمر لجهودها في كل المجال، وبخاصة جهودها الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ برنامج عمل ألماتي.

٤٧ - وما زال يساورنا القلق من المشاكل والمخاطر الخاصة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، ونعبّر عن قلقنا لأنه على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها هذه الدول على المستوى الوطني والإقليمي لم تحصل على دعم دولي يتناسب وتلك الجهود. وفي هذا الصدد، ندعو إلى تعزيز الجهود التي تبذل على الصعيد الدولي لتنفيذ ومتابعة استراتيجية موريشيوس التي اعتمدت في الاجتماع الدولي للأمم المتحدة الذي أجرى استعراضاً تاماً وشاملاً لتنفيذ برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤٨ - وإننا ندعو إلى حل الصراعات حلاً سلمياً من خلال الحوار، ونرحب بالتقدم المحرز في تسوية الصراعات في أفريقيا. ولا بد لنا في هذا السياق من تناول الأسباب الجذرية للصراع وإبراز الصلة الجوهرية بين السلام المستدام والتنمية المستدامة، وندعو المجتمع الدولي في هذا الصدد إلى تقديم دعم كبير لضمان السلام الدائم والانتقال إلى التنمية المستدامة.

٤٩ - وإننا نؤكد الحاجة إلى مواصلة إيلاء اهتمام خاص لحالة البلدان النامية التي خرجت للتو من الصراع وبخاصة أقل البلدان نمواً وذلك بهدف تمكينها عند الاقتضاء من إعادة تأهيل وإعادة بناء هياكلها الأساسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومساعدتها في بلوغ أهدافها الإنمائية.

٥٠ - وإننا نعرب أيضاً عن جزعنا إزاء تزايد أعداد الأطفال المشاركين في الصراعات المسلحة والمتأثرين بها وإزاء جميع أشكال العنف الأخرى، وبخاصة العنف المترلي، والإساءة والاستغلال الجنسيين، والاتجار بالأشخاص والأعضاء. وندعم سياسات التعاون الهادفة إلى تعزيز القدرات الوطنية تعزيزاً يرمي إلى تحسين حالة أولئك الأطفال والمساعدة في إعادة تأهيلهم وإعادة دمجهم في المجتمع.

٥١ - إننا ندين بقوة جميع الأفعال والوسائل والممارسات الإرهابية بكل أشكالها ومظاهرها بوصفها إجرامية ولا مبرر لها أينما ارتكبت وأياً كان مرتكبوها، وفي هذا الصدد، ندعو كل الدول إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ولأحكام القانون الدولي ذات الصلة بما فيها القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وذلك من أجل منع الإرهاب وتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب.

٥٢ - وإننا نلاحظ بقلق شديد تزايد كل أنواع النشاطات الإجرامية، بما فيها الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات وغيرها من المنتجات التي تستخدم في دعم وتمويل الجرائم المنظمة وجميع أنواع الجرائم عبر الوطنية التي ما تزال تشكل عاملاً رئيسياً من عوامل عدم الاستقرار وخطراً على التنمية. وفي هذا السياق، نعرب عن قلقنا البالغ أيضاً من الاتجار بالنساء والأطفال الذي لا يُعد مجرد جريمة ضد الكرامة الإنسانية بل أيضاً انتهاكاً للقانون الدولي. وندعو البلدان كافة إلى الانضمام إلى الجهود المتعددة الأطراف التي يبذلها المجتمع الدولي لتطوير آليات تعزز التعاون في مجال منع هذه الأنشطة والقضاء عليها، وذلك ضماناً لاستقرار وازدهار الاقتصادات والمجتمعات كافة. وفي هذا الصدد، نحيط علماً باعتماد إعلان بانكوك في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ في مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية بهدف تطوير التعاون الدولي في هذا المجال.

٥٣ - وإننا نعرب عن القلق إزاء غياب أو عدم كفاية الشفافية والدقة في إعلانات التحذير من السفر إلى البلدان النامية. وندعو إلى مزيد من التشاور بين الدول وإصدار إعلانات تحذير

للمسافرين تضمن الدقة وتقلل في الوقت ذاته إلى الحدّ الأدنى من الآثار السلبية التي تترتب على هذه الإعلانات في جهود التنمية الوطنية مثل اجتذاب السياح والاستثمار الأجنبي.

٥٤ - وإننا ندعو حكومة الولايات المتحدة إلى وضع حد للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، إذ زيادة على أنه مفروض من جانب واحد ومخالف لمبدأ حسن الجوار، فهو يتسبب في تكبيد الشعب الكوبي لخسائر مادية وأضرار اقتصادية ضخمة. ونحث على الامتثال الدقيق لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة: ١٦/٤٧، و ١٦/٤٨، و ٨/٤٩، و ١٠/٥٠، و ١٧/٥١، و ١٠/٥٢، و ٤/٥٣، و ٢١/٥٤، و ٢٠/٥٥، و ٩/٥٦، و ١١/٥٧، و ٧/٥٨، و ١١/٥٩، كما نعرب عن قلقنا الشديد من امتداد الحظر المفروض على كوبا امتداداً يجاوز الحدود الإقليمية ومن استمرار اتخاذ إجراءات تشريعية جديدة تهدف إلى تصعيد هذا الحظر. ولذلك فإننا نعرب عن قلقنا ونرفض الإجراءات الجديدة التي اتخذتها مؤخراً حكومة الولايات المتحدة بقصد تشديد الحظر. وهذه الإجراءات تشكل انتهاكاً لسيادة كوبا وانتهاكاً جسيماً لحقوق شعبها.

٥٥ - وإننا نعرب عن قلقنا الشديد إزاء التأثير الاقتصادي والاجتماعي الذي يلحق بالشعب السوري بفعل العقوبات المفروضة ضد سوريا من جانب واحد، وندعو الولايات المتحدة إلى إلغاء وإبطال ما يسمى ''قانون مساءَلة سوريا'' واللجوء إلى الحوار بين البلدين على أساس الاحترام والمصالح المشتركة من أجل خير البلدين وشعبيهما.

٥٦ - وإننا نعرب أيضاً عن بالغ قلقنا إزاء الهجوم الجوي على مصنع الشفاء للأدوية في السودان في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٨، وتأثيره السلبي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لذلك البلد. ونعرب عن تأييدنا وتضامننا مع السودان في مطالبته بأن تنظر الأمم المتحدة بعدل وإنصاف في هذه المسألة بناء على القانون الدولي.

٥٧ - وإننا ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدات الضرورية لعملية إزالة الألغام البرية وإعادة تأهيل الضحايا وإدماجهم الاجتماعي والاقتصادي في البلدان المتضررة من الألغام البرية. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء محفل البلدان المتضررة من الألغام الذي يعتبر أداة لتعزيز التعاون الدولي من أجل بلوغ هدف جعل العالم خالياً من الألغام الأرضية. وإننا نعرب عن القلق إزاء بقايا الحرب العالمية الثانية، لا سيما بقاياها من الألغام الأرضية التي تحدث أضراراً بشرية ومادية وتعرقل خطط التنمية في بعض البلدان النامية. ونطالب الدول المسؤولة مسؤولية رئيسية عن زرع الألغام خارج أراضيها بتحمّل المسؤولية عن الألغام الأرضية، والتعاون مع البلدان المتضررة للتخلص منها، والمساهمة في تغطية تكاليف إزالتها ودفع تعويضات عن أي خسائر ناشئة عنها، وعن تكاليف إصلاح المناطق المتضررة لأغراض استخدامها في الإنتاج.

٥٨ - وإننا نؤكد الحاجة إلى حل عادل للقضية الفلسطينية بكل جوانبها وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط. وفي هذا المجال، نؤكد من جديد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. ونؤكد أن ممارسات إسرائيل غير الشرعية في استعمار الأراضي الفلسطينية بطرق منها بناء الجدار العازل المرتبط ارتباطاً معقداً بحملة الاستيطان الإسرائيلية غير المشروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، هي ممارسات تمثل انتهاكات للقانون الدولي وتشكل عقبة في سبيل إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة. وفي هذا الصدد، ندرك أهمية فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، ونطالب بالتطبيق الكامل لقرار الجمعية العامة د إ ط-١٠/١٥ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤. كما نطالب بالتفكيك الكامل للمستوطنات والإنهاء الفوري لكل أنشطة الاستيطان الإسرائيلية غير المشروعة في الأرض الفلسطينيّة المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل. ونؤكد من جديد أيضاً اقتناعنا بأن الاحتلال الإسرائيلي لا يزال يشكل أكبر عائق أمام الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة وإيجاد بيئة اقتصادية سليمة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل. ونؤكد كذلك على ضرورة تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط وفقاً لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢(١٩٦٧)، و٣٣٨(١٩٧٣)، و٤٢٥(١٩٧٨)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وبنود مرجعية مؤتمر مدريد للسلام، وخارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت، ونؤكد إذن على ضرورة انسحاب إسرائيل من جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وما تبقى من أراضٍ لبنانية محتلة.

٥٩ - إننا نؤيد حق لبنان غير القابل للتصرف في استعمال مياهه وفقاً لأحكام القانون الدولي، وخاصة في ضمان تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لسكانه في المناطق والقرى المحررة. وندعو إسرائيل إلى وضع حد لانتهاكاتها الجوية لسيادة لبنان ولغيرها من الانتهاكات التي تضر ضرراً شديداً بالوضع الأمني الذي يعتبر عاملاً حاسماً في تشجيع النشاط السياحي والاقتصاد. كما نطالب إسرائيل بإطلاق سراح الأسرى والمحتجزين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، ونطالب إسرائيل بتزويد الأمم المتحدة بكل الخرائط والمعلومات عن مواقع الألغام الأرضية التي زرعتها في جنوب لبنان أثناء احتلالها له مما يعيق تنمية وإعادة تأهيل جنوب لبنان، ويمنع الاستغلال الزراعي لمساحات شاسعة من الأرض الزراعية الخصبة، ونعرب عن تأييدنا للمساعدة في الجهود الرامية إلى إزالة الألغام في جنوب لبنان.

٦٠ - إننا نؤكد من جديد التزامنا بسيادة العراق ووحدته وسلامته الإقليمية، وفي هذا السياق، نرحب بقيام الحكومة العراقية ذات السيادة. وندين كل أعمال الإرهاب التي تلحق

الضرر بالشعب العراقي وتنطوي على خطر زعزعة العملية السياسية. ونحث المانحين والمجتمع الدولي على اتخاذ خطوات عاجلة للوفاء بالالتزامات التي تعهدوا بها في مؤتمر مدريد (٢٠٠٣)، وعلى زيادة مساهماتهم في إعادة إعمار العراق وتطوير الاقتصاد العراقي. وإننا نرحب بالتزام نادي باريس بتخفيض ديون العراق السيادية تخفيضاً كبيراً، ونحث الدائنين الآخرين على اتخاذ قرارات مماثلة. ونؤكد أهمية مقاضاة جميع أعضاء قيادة النظام العراقي السابق الذين ارتكبوا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية كان ضحيتها الشعب العراقي وشعبا إيران والكويت.

٦١ - وإننا نرحّب بالنتائج الإيجابية لعملية السلام في الصومال التي قادتها السلطة الحكومة الدولية للتنمية وبتشكيل مؤسسات اتحادية للحكم؛ ونؤكد من جديد احترامنا لوحدة الصومال وسيادته وسلامته الإقليمية. وندعو المجتمع الدولي بقوة إلى تقديم الدعم العاجل والكافي لنزع سلاح الفصائل ولتسريح مقاتليها ودمجهم في المجتمع، وإنعاش الاقتصاد وإعادة تأهيله، ومواصلة تعزيز عملية المصالحة الوطنية.

٦٢ - وإننا نرحب بالمساعدات الاقتصادية والتقنية المقدمة والموعودة لأفغانستان من جيرانها ومن بلدان المنطقة حيث تأثر البلد بربع قرن من الصراع المسلح. وهذه الجهود هي من أفضل الأمثلة على التعاون بين بلدان الجنوب. وندعو إلى استمرار تقديم المساعدات الدولية إلى أفغانستان في جهودها لمكافحة زراعة الأفيون والاتجار بالمخدرات.

٦٣ - وإننا نؤكد مجدداً الحاجة إلى قيام جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية باستئناف المفاوضات وفقاً لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بغية إيجاد حل سلمي في أقرب وقت ممكن للنزاع على السيادة في ''مسألة جزر مالفيناس''، هذا النزاع الذي يضر ضرراً شديداً بالقدرات الاقتصادية لجمهورية الأرجنتين.

٦٤ - إننا نقرر عقد قمة الجنوب الثالثة في أفريقيا في عام ٢٠١٠.

٦٥ - وإننا نعرب عن تقديرنا لحكومة ودولة قطر وشعبها لكل الجهود الطيبة التي بذلوها في استضافة وتنظيم قمة الجنوب الثانية.

٦٦ - أخيراً نعتمد خطة عمل الدوحة لقمة الجنوب الثانية وندعو إلى تنفيذها.

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجامايكا لدى الأمم المتحدة

خطة عمل الدوحة

اعتمدت خلال مؤتمر قمة الجنوب الثانية

الدوحة، ١٢-١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

نحن، رؤساء دول وحكومات مجموعة الـ ٧٧ والصين، المجتمعون في الدوحة بقطر في الفترة من ١٢ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، بمناسبة قمة الجنوب الثانية لمجموعة الـ ٧٧؛

إذ نسترشد بأحكام برنامج عمل هافانا الذي اعتمدته قمة الجنوب الأولى لمجموعة الـ ٧٧، التي عُقدت في هافانا، بكوبا، في الفترة من ١٠ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وإذ نؤكد من جديد استمرار أهمية هذه الأحكام؛

وقد استعرضنا تنفيذ إعلان وخطة عمل هافانا وإنجازات مجموعة الـ ٧٧، فضلاً عن التحديات التي تواجهها في مجال النهوض بالتنمية؛

وقد قمنا بتقييم الاقتصاد العالمي المتسم بتعقيد متزايد وتغير سريع، وتطور النظام الاقتصادي الدولي غير العادل وغير المنصف، وما ينتج عن ذلك من تحديات جديدة متعددة الأوجه؛

وإذ نرحب باستنتاجات وتوصيات الدورة العاشرة للجنة المتابعة والتنسيق الحكومية الدولية المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، التي عُقدت في طهران بجمهورية إيران الإسلامية في الفترة من ١٨ إلى ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠١، وبالدورة الحادية عشرة لهذه اللجنة التي عُقدت في هافانا بكوبا في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٥؛

وإذ نرحب أيضاً بالتدابير والمبادرات التي اعتمدها المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالعلم والتكنولوجيا، الذي عُقد في دبي بالإمارات العربية المتحدة في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، والمنتدى الرفيع المستوى المعني بالتجارة والاستثمار، الذي عُقد في الدوحة بقطر يومي ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤؛

وإذ نرحب كذلك بإعلان مراكش وإطار عمل مراكش المتعلق بتنفيذ التعاون بين بلدان الجنوب، اللذين اعتمدهما المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب المعقود في مراكش، بالمغرب، في الفترة من ١٦ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣؛

واقتناعا منّا بأن كثيراً من الأهداف قد تحقق منذ قمة الجنوب الأولى، ولكن التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل هافانا يتطلب توفر الموارد الضرورية والالتزام السياسي الجماعي من جانب أعضاء المجموعة؛

وإذ نشدد على الحاجة إلى القيام، تمشياً مع برنامج عمل هافانا، بتكثيف التعاون الثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي فيما بين البلدان النامية في جميع الميادين؛

وإذ نؤ كد على ضرورة مواصلة تعزيز الوحدة والتضامن فيما بين بلدان الجنوب، باعتبار ذلك عنصراً لا غنى عنه في الدفاع عن حقنا في التنمية ومن أجل إقامة نظام دولي أكثر عدلاً وإنصافاً ومن أجل الإبقاء والحفاظ على حيز السياسات الضروري للبلدان النامية سعياً منها إلى تحقيق أهدافها الإنمائية؛

وإذ نؤ كد من جديد النهج الإيجابي الذي تسترشد به أعمال مجموعة الـ ٧٧؛

وإذ نسلم بالحاجة إلى التعجيل بعملية تنفيذ الإجراءات التي اتفقت عليها بلدان الجنوب؛

وإذ نؤ كد من جديد الحاجة الملحة إلى تناول الاهتمامات الخاصة لأقل البلدان نمواً عن طريق التعجيل بتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً؛

نقرر اعتماد خطة عمل الدوحة ونلزم أنفسنا بضمان تنفيذها على النحو التالي:

ألف – العولمة

١ - العمل من أجل وضع استراتيجية مشتركة لضمان توفير حيز للسياسة العامة الوطنية للبلدان النامية في جميع المجالات، وخاصة في مجالات التجارة والاستثمار والسياسة العامة المالية والصناعية، مما يسمح لهذه البلدان باعتماد أنسب التدابير والإجراءات الملائمة لمصالحها وأولوياتها الوطنية، ولإعمال حقها في التنمية.

٢ - الاعتراف بأن الاعتماد على آلية السوق وحدها لا يكفي لمواجهة تحدي التنمية في ظل اقتصاد عالمي يسير على طريق العولمة ولتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٣ - العمل مع المجتمع الدولي من أجل تحقيق الإدارة السليمة للعولمة عن طريق سد النقص في الديمقراطية وتدعيم المشاركة الكاملة والفعالة من جانب البلدان النامية في عملية صنع القرارات ووضع القواعد الاقتصادية الدولية، فضلاً عن تدعيم الشفافية في النظم المالية والنقدية والتجارية الدولية.

٤ - المطالبة بتحقيق تنسيق أكبر فيما بين المؤسسات والوكالات الدولية، وبخاصة تلك التي تتناول قضايا التنمية والتمويل والقضايا النقدية والتجارية بغية تشجيع تحقيق ترابط أكبر في سياساتها بقصد جعلها أكثر توجهاً نحو التنمية.

٥ - توجيه طلب إلى الأونكتاد وإلى مركز الجنوب بأن يبحثا بالتشاور مع الدول الأعضاء، عن طريق أعمالهما البحثية والتحليلية، طرق ووسائل تطبيق مفهوم حيز السياسة العامة في العلاقات الاقتصادية الدولية، بما في ذلك في جميع المحافل الدولية والمتعددة الأطراف ذات الصلة.

٦ - الترحيب بتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبُعد الاجتماعي للعولمة وحثّ الجمعية العامة والأجهزة والهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على النظر بشكل كامل في المقترحات والتوصيات الواردة فيه بقصد الإسهام في جعل العولمة شاملة ومنصفة لجميع الناس في العالم، على أن توضع في الاعتبار أوضاع البلدان النامية والاحتياجات والأولويات والسياسات الإنمائية الوطنية.

٧ - العمل على ضمان أن تُحترم بالكامل في البرامج والسياسات الموضوعة في سياق العولمة مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وخاصة عندما تتعلق بالمساواة فيما بين الدول واحترام استقلال الدول والسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتشديد على أن تُستلهم هذه المبادئ والمقاصد في التزامنا الكامل بتعددية الأطراف وفي البحث عن نظام اقتصادي دولي أكثر عدلاً وإنصافاً يتيح الفرص لرفع مستوى معيشة شعوبنا.

٨ - العمل على إقامة نظام تجاري عادل ومنصف ومرتكز على القواعد داخل منظمة التجارة العالمية يكون شاملاً ويعطي الأولوية للبُعد الإنمائي ويعمل، كخطوة أولى وفي سياق المؤتمر الوزاري السادس الذي سيُعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ في هونغ كونغ، وهي المنطقة الإدارية الخاصة للصين، على تعظيم الفائدة المستمدة من الاشتراك المتزايد من جانب البلدان النامية في التجارة الدولية، والقيام تحقيقاً لهذه الغاية باتخاذ الإجراءات التالية:

'١' تحقيق أتم تنفيذ للولاية الإنمائية الواردة في إعلان الدوحة الوزاري ومقرر المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ في جميع مجالات برنامج عمل الدوحة، وخاصة في مجالات الزراعة، والوصول إلى أسواق المنتجات غير الزراعية، والخدمات، وقواعد نظام الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، فضلاً عن منح البلدان النامية معاملة خاصة وتفاضلية

عملية وذات معنى، واعتماد حلول عملية وملموسة للقضايا المعلقة المتصلة بالتنفيذ وأوجه القلق التي تثيرها البلدان النامية؛

'٢' تناول القضايا المتصلة بالتجارة التي حُددت من أجل دمج الاقتصادات الصغيرة الشديدة التأثر بالصدمات في النظام التجاري المتعدد الأطراف دمجاً أوفى، على النحو الموعز به في الفقرة ٣٥ من إعلان الدوحة وعلى النحو الوارد في مقرر المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ المتعلق ببرنامج عمل الدوحة؛

'٣' ضمان وجود برامج لتقديم المساعدة المالية والتقنية ذات الوجهة المحددة وبرامج لبناء القدرات من أجل البلدان النامية، يكون من شأنها زيادة تمكينها من جني فوائد مُثلى من النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

'٤' التأكيد على أهمية تعزيز وبلوغ عالمية العضوية في منظمة التجارة العالمية والدعوة، في هذا السياق، إلى التعجيل بعملية الانضمام دون معوقات سياسية، بطريقة سريعة وشفافة وفي ظل التقيد الكامل بمبادئ المعاملة الخاصة والتفاضلية من أجل البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، التي تتقدم بطلبات لعضوية منظمة التجارة العالمية؛

'٥' إتاحة وصول جميع المنتجات التي يكون منشؤها أقل البلدان نمواً، على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية والإعفاء من الحصص، من جميع هذه البلدان إلى أسواق البلدان المتقدمة وكذلك إلى أسواق البلدان النامية التي تكون في وضع يمكِّنها من القيام بذلك ودعم الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً للتغلب على المعوقات التي تواجهها في جانب العرض؛

'٦' تحرير تجارة الخدمات في القطاعات وأساليب التوريد التي تهم البلدان النامية، وخاصة في الأسلوبين الرابع والأول من الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات، ومساعدة البلدان النامية في تعزيز القدرة المحلية على توريد الخدمات وأُطرها التنظيمية، مع التسليم بحاجتها إلى مرونة في مجال السياسات تتفق مع المادة الرابعة من الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات؛ وزيادة التدفقات الاستثمارية في القطاعات التي تحددها البلدان النامية، استناداً إلى أهداف سياساتها الوطنية؛

'٧' دعم البُعد الإنمائي للنظام الدولي لحقوق الملكية الفكرية، على أن تؤخذ في الحسبان المستويات المختلفة للتنمية في البلدان النامية بقصد ضمان الوصول

بتكلفة معقولة إلى المنتجات الأساسية الضرورية، بما في ذلك الأدوية والأدوات التعليمية والبرمجيات، ونقل المعرفة، والنهوض بالبحوث، وحفز الابتكار والنشاط الإبداعي، وفي هذا الصدد فإننا:

(أ) ندعو إلى اتخاذ إجراءات للتعجيل بالأعمال المضطلع بها بشأن الولاية المتصلة بالتنمية والخاصة بالاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وتنفيذ القضايا ذات الصلة في إعلان الدوحة الوزاري، ولا سيما بشأن قضايا جعل قواعد الملكية الفكرية من الاتفاق المذكور آنفاً داعمةً لأهداف اتفاقية التنوع الأحيائي (البيولوجي)؛

(ب) ندعو المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وهي إحدى وكالات الأمم المتحدة، إلى أن تدرج في جميع خططها وأنشطتها المستقبلية – بما في ذلك تقديم المشورة القانونية – بُعداً إنمائياً يشمل النهوض بالتنمية ووصول الجميع إلى المعرفة، ووضع القواعد المؤيدة للتنمية، ووضع مبادئ عامة ومبادئ توجيهية مواتية للتنمية فيما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية ونقل ونشر التكنولوجيا؛

٩ – زيادة ودعم الاندماج التجاري وتقديم الدعم في مجال التكيف إلى البلدان النامية بغية بناء القدرة على التفاوض على الاتفاقات التجارية وتنفيذها، وللاضطلاع بالتكيف الضروري من أجل المنافسة والتجارة، بما في ذلك عن طريق ما يلي:

'١' دعم تعزيز القدرات الإنتاجية والقدرات التوريدية الأخرى للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

'٢' إنشاء وتشغيل صندوق ''لتوفير المعونة من أجل التجارة'' (يكون إضافةً للمعونة المقدمة من أجل التنمية) بغية مساعدة البلدان النامية على التكيف مع نظام تجاري عالمي أكثر انفتاحاً؛

'٣' تشجيع الاستثمار، بمشاركة من القطاع الخاص، في تنمية الهياكل الأساسية المادية المتصلة بالتجارة في البلدان النامية، بما في ذلك في سياق تنفيذ الالتزامات المُتعهد بها وخاصة من جانب البلدان المتقدمة بشأن تقديم الدعم من أجل تنمية الهياكل الأساسية لتيسير التجارة.

١٠ - ضمان عدم تقويض الميزة التنافسية للبلدان النامية بفعل أي شكل من أشكال الحمائية، بما في ذلك الاستخدام التعسفي والجائر للتدابير غير التعريفية والحواجز غير التجارية والمعايير الأخرى بغية تقييد وصول منتجات البلدان النامية على نحو غير مشروع إلى أسواق البلدان المتقدمة، وإعادة تأكيد أنه ينبغي أن تؤدي البلدان النامية دوراً متزايداً في صياغة المعايير المتعلقة، في جملة أمور، بالسلامة والبيئة والصحة.

١١ - حث مجموعة الـ ٢٤ على العمل على نحو وثيق مع الأعضاء الآخرين في مجموعة الـ ٧٧ في الجهود الرامية إلى ضمان تحقيق إصلاحات في الهياكل المالية الدولية من أجل أن يكون للبلدان النامية صوتها ومشاركتها على نحو فعال في عملية صنع القرارات الدولية، من أجل التنفيذ الكامل لتوافق آراء مونتيري، بغية تحقيق الاستقرار، والحد من خطر وقوع أزمات اقتصادية ومالية، وبغية تدعيم قدرة البلدان النامية على الاستجابة لهذه الأزمات.

١٢ - القيام في المحافل الدولية ذات الصلة بتناول مسألة الطابع المُلح لاتخاذ تدابير على الصعيد العالمي لرصد التدفقات القصيرة الأجل لرؤوس الأموال، وخاصة فيما يتعلق بمصادر وحركة رؤوس أموال المضاربة، ولحماية استقلالية البلدان النامية في إدارة تدفقات رؤوس الأموال واختيار نظام حساب رأس المال الخاص بها.

١٣ - السعي إلى أن يكون للبلدان النامية تمثيل في مصرف التسويات الدولية عن طريق إنشاء لجنة تُسمى ''لجنة الأسواق الناشئة'' لكي توضع مصالح الجنوب في الاعتبار وتؤخذ في الحسبان عند وضع معايير الأعمال المصرفية والمالية الدولية.

١٤ - بذل جهود متزايدة داخل المؤسسات المالية الدولية بغية إيجاد اتفاق على استحداث آليات تمويل دولية تكون فعالة في تلبية احتياجات البلدان النامية وتمكنها من التخفيف من تأثير الصدمات التجارية والمالية الخارجية، ولا سيما في حالة البلدان النامية التي تعتمد إيراداتها التصديرية اعتماداً شديداً على صادرات السلع الأساسية.

١٥ - مواصلة الجهود الرامية إلى تحديد مصادر ابتكارية لتمويل التنمية، تكون قادرة على توفير التمويل على أساس مستقر ويمكن التنبؤ به وإضافي بغية مساعدة البلدان النامية في النهوض بالتنمية الاقتصادية وفي استئصال شأفة الجوع والفقر. وينبغي في هذا الصدد إيلاء الاعتبار الواجب لجميع الأعمال الجاري الاضطلاع بها بشأن هذه القضية، وخاصة من جانب الفريق التقني المعني بآليات التمويل المبتكرة المنشأ في إطار اجتماع القادة العالميين المعني بـ ''التصدي للجوع والفقر''، الذي عُقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بمبادرة من الرئيس البرازيلي، السيد لويس إيناسيو لولا دا سيلفا.

١٦ - الحث على تحقيق تنسيق أكبر فيما بين وزراء الخارجية والمالية والتخطيط والتجارة لمجموعة الـ ٧٧ من أجل تشجيع بلوغ تناسق أكبر في مبادراتنا مع باقي العالم.

١٧ - ضمان أن تولى، في إصلاح الأمم المتحدة، أولوية عالية للتنمية وأن يجري على نحو ملائم تعزيز وتمكين الأجهزة والوكالات والمؤسسات والصناديق والبرامج ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة بغية دعم هذه الأولوية. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإننا نوعز إلى رئيس مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك، بالتعاون مع الفروع الأخرى لمجموعة الـ ٧٧، بالعمل في المحافل المناسبة للنهوض بهذا الهدف.

١٨ - التعاون مع المؤسسات ذات الصلة لتكملة مؤشرات التأثر الشديد بالصدمات.

١٩ - الدعوة إلى اتباع نهج دولي متكامل وشامل بشأن الزيادة في إسهام السلع الأساسية في التنمية عن طريق اتخاذ إجراءات ترمي، في جملة أمور، إلى ما يلي:

'١' التصدي للمعوقات في جانب العرض، وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية، لتمكينها من استغلال ميزتها النسبية ولتحديد قيمة مضافة وتحقيق التنوع؛

'٢' بحث إنشاء صندوق لدعم الصادرات من أجل البلدان المعتمدة على السلع الأساسية يركز على بناء المؤسسات وتنمية الهياكل الأساسية الرئيسية ورفع مستوى قدرات القطاع الخاص؛

'٣' إزالة الشروط الصعبة المتعلقة بدخول الأسواق مثل تلك الناشئة عن هياكل سوقية مركزة ومتغيرة، وكذلك عن معايير المنتجات الصارمة والمتباينة جداً؛

'٤' تدعيم إمكانية وصول البلدان النامية إلى الائتمان المعقول التكلفة وتخصيص أموال لتحسين الشروط القانونية والتنظيمية؛

'٥' ربط سداد الديون وخدمة الديون من جانب البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية ربطاً منهجياً بالتحركات المعاكسة في أسعار صادرات وواردات السلع الأساسية؛

'٦' دعم تمويل وتنفيذ أعمال فرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية، التي اقتُرح إنشاؤها في الأونكتاد الحادي عشر، بما في ذلك عن طريق إنشاء فريق عمل يُعنى بالتعاون بين بلدان الجنوب في مجال السلع الأساسية فضلاً عن التأكيد على الحاجة إلى تعزيز الصندوق المشترك للسلع الأساسية، وخاصة الحساب الثاني من هذا الصندوق؛

'٧' مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق فعالية الاتفاقات السلعية الدولية المبرمة في ظل توجيه الأمم المتحدة والتي ترمي إلى تعزيز وتحسين إنتاج وتجارة المنتجات الأولية ذات الأهمية الحيوية للبلدان النامية.

٢٠ - العمل من أجل تحقيق حق تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت أشكال الهيمنة الاستعمارية أو الأشكال الأخرى للهيمنة الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي، والتي تؤثر على نحو معاكس في تنميتها الاجتماعية الاقتصادية، ودعوة المجتمع الدولي إلى اتخاذ جميع التدابير الضرورية لإنهاء استمرار الاحتلال الأجنبي، وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

٢١ - دعم التدابير والمبادرات الهادفة إلى تعزيز القدرات الإنتاجية والتعجيل بالنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة لأقل البلدان نمواً، التي تعرقلها مجموعة شتى من المعوقات الهيكلية والمعوقات في جانب العرض.

٢٢ - العمل من أجل ضمان زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية بغية دعم أنشطتها الإنمائية وزيادة الفوائد التي يمكن أن تجنيها من هذه الاستثمارات، وتحقيقاً لهذه الغاية فإننا:

'١' ندعو الحكومات الوطنية الساعية إلى تنمية الهياكل الأساسية وتوليد استثمارات أجنبية مباشرة إلى استحداث استراتيجيات متكاملة يشترك فيها القطاعان العام والخاص على السواء ويقوم بتيسيرها، حيثما كان ذلك ملائماً، المانحون الدوليون؛

'٢' ندعو المؤسسات المالية والمصرفية الدولية إلى النظر في تبسيط وزيادة شفافية آليات تقدير المخاطر بغية جعل هذه الآليات أكثر توجهاً نحو التنمية؛

'٣' تشجيع اشتراك الاستثمار الخاص الأجنبي في تنمية الهياكل الأساسية؛

'٤' المبادرة باتخاذ تدابير تخفف من تأثير التقلبية المفرطة في تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل.

٢٣ - النظر في توسيع حجم السوق وزيادة فرص الاستثمار إلى أقصى حد بإنشاء أسواق دون إقليمية وإقليمية وأقاليمية عن طريق ترتيبات اقتصادية ثنائية ودون إقليمية وإقليمية.

٢٤ - التسليم بالحاجة إلى توجيه القدرات والموارد الخاصة إلى تنشيط القطاع الخاص في البلدان النامية عن طريق اتخاذ إجراءات في المجالات العامة، والعامة/الخاصة، والخاصة بغية

إيجاد بيئة تمكينية للشراكة والإبداع يكون من شأنها أن تسهم في التعجيل بالتنمية الاقتصادية واستئصال شأفة الجوع والفقر.

٢٥ - الالتزام بتعزيز وتيسير حوار السياسات الوطني بشأن دور القطاع الخاص الأهلي في التنمية وحفز إطار السياسات والإطار القانوني والتنظيمي على دعم تنمية القطاع الخاص.

٢٦ - مواجهة القلق المتعلق بتكاثر الدعاوى فيما يخص النظام القائم لتسوية المنازعات بين الدول والمستثمرين والتأثير السلبي الذي يمكن أن تمارسه هذه الدعاوى من حيث التنمية. ونحن نشجع في هذا الصدد على التفاعل وتبادل الخبرات فيما بين البلدان النامية وشتى المؤسسات التي تتناول مسألة نظام تسوية المنازعات بين الدول والمستثمرين، ونشجّع خاصة الأونكتاد على مواصلة وتعميق أعماله بشأن هذه المسألة.

٢٧ - العمل لضمان قيام مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لاستعراض جميع جوانب مجموعة مبادئ وقواعد الأمم المتحدة لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية، الذي سيُعقد تحت رعاية الأونكتاد في أنتاليا بتركيا في الفترة من ١٤ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ باعتماد توصيات تحدد سياسات وتدابير ملموسة يكون من شأنها جعل الأسواق العالمية أكثر كفاءة وعدلاً وإنصافاً عن طريق منع وتفكيك الهياكل والممارسات المضادة للمنافسة والتي تتبعها مؤسسات أعمال عالمية، وعن طريق تشجيع المسؤولية الإنمائية لأوساط الشركات الفاعلة وتشجيع محاسبتها.

٢٨ - دعوة الحكومات والمؤسسات الوطنية في الجنوب إلى مواصلة النهوض بالتنوع الثقافي والحفاظ على تقاليد شعوبها وكذلك على المعارف والممارسات والتكنولوجيا التقليدية للسكان الأصليين وللسكان المحليين من أجل تحقيق التنمية المحلية.

٢٩ - تنفيذ التزامات كوبنهاغن تنفيذاً كاملاً على أساس نهج للتنمية يكون مترابطاً ويكون محوره الناس وإدراج منظور التنمية الاجتماعية في الاستعراض الشامل للتقدم المحرز في الوفاء بجميع الالتزامات الواردة في إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالألفية.

٣٠ - بناء مجتمعات عادلة من أجل الجميع عن طريق تعزيز المساواة بين الجنسين والمشاركة الكاملة من جانب المرأة في جميع المجالات فضلاً عن القضاء على جميع أوجه التمييز والعنف ضد المرأة.

باء - المعرفة والتكنولوجيا

٣١ - تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب في ميدان العلم والتكنولوجيا، وتحقيقاً لهذه الغاية اتخاذ إجراءات ترمي، في جملة أمور، إلى القيام بما يلي:

(أ) تنفيذ نتائج مؤتمر دبي الرفيع المستوى المعني بالعلم والتكنولوجيا؛

(ب) توجيه طلب إلى مركز الجنوب، بالتنسيق مع رئيس مجموعة الـ ٧٧ والدول الأعضاء فضلاً عن وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، لإجراء حصر لعمليات تبادل الخبرة الفنية والخبرات فيما بين مؤسسات البحوث والجامعات في البلدان النامية وإقامة شبكات لبلدان الجنوب فيما بين مؤسسات البحوث والجامعات ذات الصلة بغية تيسير تبادل البرامج والطلاب والأكاديميين والباحثين وتقديم زمالات دراسية ومنح؛

(ج) تفويض لجنة المتابعة والتنسيق الحكومية الدولية، في دورتها الثانية عشرة، بأن تُدرِج في جدول أعمالها استعراض ومتابعة تنفيذ نتائج المؤتمر الأول الرفيع المستوى المعني بالعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك النظر في عقد منتدى رفيع المستوى بين الجنوب والجنوب يُعنى بالعلم والتكنولوجيا وذلك على أساس منتظم وأي ترتيب متابعة أخرى قد يكون ضرورياً.

٣٢ - النهوض بالتعليم وتدعيم إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها لأغراض التنمية، وتحقيقاً لهذه الغاية:

(أ) تشجيع تقاسم المعلومات والهياكل الأساسية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك تقاسمها عن طريق استخدام وسائل افتراضية/شبكية إلكترونية من أجل تكثيف المبادلات التعليمية والتقنية بين البلدان النامية فضلاً عن استكشاف عقد اجتماعات ومؤتمرات افتراضية على الإنترنت لمجموعة الـ ٧٧ والصين؛

(ب) زيادة القدرة البشرية والمؤسسية في البلدان النامية بخصوص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك عن طريق تطوير الهياكل الأساسية التكنولوجية والتوسع في كليات العلوم والهندسة؛

(ج) تشجيع صياغة وتنفيذ استراتيجيات إلكترونية وخطط عمل وطنية وكذلك، حيثما كان مناسباً، إقليمية بغية تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسد الفارق الرقمي وزيادة الفرص الرقمية إلى أقصى حد، بما في ذلك في مجالات مثل الهياكل الأساسية والبيئة الخاصة بالتجارة الإلكترونية ونشاط الأعمال الإلكتروني ودعم تطويرها بطريقة تيسر زيادة استفادة البلدان النامية منها؛

(د) تشجيع التبرع لصندوق التضامن الرقمي.

٣٣ - الاشتراك بصورة فعالة في العملية التحضيرية والمرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، الذي سيُعقد في مدينة تونس في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، بغية تحقيق أهداف القمة، ولا سيما تلك الواردة في إعلان مبادئ جنيف وخطط عمل جنيف والتي تشمل، في جملة أمور، وصول العالم كافة إلى المعلومات والمعارف من أجل الجميع، وإدارة الإنترنت بصورة ديمقراطية، واحترام التنوع الثقافي والهوية الثقافية، والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي.

٣٤ - تشجيع اعتماد مفهوم الحكومة الإلكترونية، على نطاق أوسع انتشاراً، كوسيلة من وسائل زيادة كفاءة تقديم الخدمات العامة وحصول المواطنين عليها، عن طريق تبادل الخبرات فيما بين البلدان النامية وتعبئة الدعم من أجل أقل البلدان نمواً لمساعدتها في إقامة الهياكل الأساسية المطلوبة في هذا المجال.

٣٥ - دعم الجهود التي تبذلها ''منظومة تريستا''، ولا سيما أكاديمية العلوم للعالم الثالث، بغية إنشاء ائتلاف مجموعة الـ ٧٧ المعني بالعلم والتكنولوجيا، على النحو المتفق عليه في قمة الجنوب الأولى. وفي هذا الصدد، فإن الرئيس مدعو إلى أن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الاجتماع الوزاري السنوي القادم.

٣٦ - حث رئيس مجموعة الـ ٧٧ على القيام، بالتنسيق الوثيق مع رئيس فرع باريس، بالدعوة إلى عقد المنتدى الثقافي لبلدان الجنوب على النحو المتفق عليه في قمة الجنوب الأولى.

٣٧ - تعزيز الجهود التعاونية الرامية إلى بناء واستخدام الشبكات والقدرة المؤسسية والخبرة الفنية في مجالات، مثل العلم والتكنولوجيا والبحوث ووضع المعايير، وتوجيه طلب إلى الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهي تعمل مع مركز الجنوب، أن تيسر تحقيق هذا الهدف. والقيام في هذا الصدد بإنشاء شبكة من ''المراكز الممتازة'' من المؤسسات العلمية والتكنولوجية القائمة في البلدان النامية بغية تمكين العلماء والمهندسين من التفاعل بعضهم مع بعض عن طريق وسائل من بينها برامج التبادل المتواتر واستخدام أحدث التسهيلات البحثية التي تتيحها هذه المراكز.

٣٨ - دعم لجنة الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية دعماً كاملاً في أعمالها الرامية إلى تشجيع بناء القدرات العلمية/التكنولوجية لدى البلدان النامية، والسعي إلى توسيع نطاق استعراضاتها القطرية التي تُجرى بشأن سياسات البلدان النامية ذات الصلة والتي تشكل الأساس الذي يقوم عليه تبادل الخبرات بغية تعزيز التكنولوجيات المختلفة في الجنوب.

٣٩ - إعادة تأكيد أن استئصال شأفة الفقر، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك التي لا يمكن إدامتها، وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية هي أهداف

عامة إجمالية للتنمية المستدامة ومتطلبات لا بد منها لهذه التنمية، ونقرر في هذا الصدد العمل معاً من أجل تحقيق هذه الأهداف في جميع المحافل ذات الصلة.

٤٠ - نعيد أيضاً تأكيد نداءنا بتوفير مزيد من التمويل والاهتمام لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي وكذلك لبرنامجي الأمم المتحدة اللذين يوجد مقرهما في نيروبي - وهما برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

٤١ - الترحيب باعتماد 'خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات' التي اعتمدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ونحن في هذا الصدد:

'١' نرحب باعتماد 'خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء في القدرات' التي اعتمدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ونطالب في هذا الصدد بوضع خطة عمل ذات جداول زمنية وأهداف محددة؛

'٢' نقرر التعاون على نحوٍ وثيق من أجل تنفيذ هذه الخطة بصورة فعالة تنفيذاً لأنشطة التنمية المستدامة، عن طريق بذل جهود تعاونية بشأن بناء القدرات في مجال إدارة البيئة، وإجراء مبادلات في مجال الدراية الفنية التكنولوجية والعلمية، وتطوير أحدث تكنولوجيات السليمة بيئياً لدى البلدان النامية.

٤٢ - الدعوة إلى زيادة اهتمام المجتمع الدولي بقضية توفير مأوى ملائم للجميع وتطوير المستوطنات البشرية المستدامة والقيام في هذا الصدد بدعم الجهود الرامية إلى تعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بوصفه جهة الوصل داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن توفير المأوى والمستوطنات البشرية المستدامة.

جيم - التعاون بين الجنوب والجنوب

نكرر الإعراب عن التزامنا بالتعاون بين الجنوب والجنوب على النحو الوارد في برنامج عمل هافانا ونؤكد على أهمية هذا التعاون في الجهد الرامي إلى استئصال شأفة الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة في الجنوب، ونوافق في هذا الصدد على ما يلي:

٤٣ - تنفيذ التدابير والمبادرات الواردة في إطار عمل مراكش المتعلق بتنفيذ التعاون بين بلدان الجنوب.

٤٤ - دعوة رئيس مجموعة الـ ٧٧ إلى القيام، بالتعاون مع الأونكتاد والمؤسسات الأخرى ذات الصلة، بتقديم دراسة شاملة عن القطاعات الجديدة والدينامية بقصد تدعيم اشتراك البلدان النامية في التجارة العالمية في المجالات التي تكون فيها لهذه البلدان ميزة نسبية محتملة.

٤٥ - دعوة جميع الأطراف المعنية إلى عقد الجولة الثالثة للنظام الشامل للأفضليات التجارية بحلول عام ٢٠٠٦ وتشجيع البلدان النامية الأخرى على النظر في الاشتراك في هذا النظام.

٤٦ - دعوة الأطراف إلى دعم وتمويل مشروع، تحت رعاية الأونكتاد، لزيادة الوعي لدى البلدان النامية بما يلي:

'١' الجولة الثالثة للمفاوضات المتعلقة بالنظام الشامل للأفضليات التجارية؛

'٢' وترويج ونشر النتائج التي تتمخض عنها هذه الجولة عقب اختتامها.

٤٧ - تشجيع الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ على وضع ترتيبات/أطر للتعاون القطاعي بين الجنوب والجنوب.

٤٨ - نقرر إنشاء ''صندوق الجنوب من أجل التنمية والمساعدة الإنسانية'' بغية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية فضلاً عن التصدي لمشاكل الجوع والفقر والكوارث البشرية. وفي هذا الصدد فإننا:

'١' نرحب وننوه بالمقترح المقدم من صاحب السمو أمير دولة قطر لإنشاء هذا الصندوق وتبرعه بمبلغ ٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لإطلاقه؛

'٢' نعرب عن تقديرنا لحكومتي الصين والهند لتبرع كل منهما بمبلغ مليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة لهذا الصندوق؛

'٣' ندعو البلدان الأخرى إلى التبرع لهذا الصندوق، إن كانت في وضع يسمح لها بالقيام بذلك؛

'٤' نقرر اتخاذ مزيد من الإجراءات لوضع هذا الصندوق موضع التطبيق.

٤٩ - نوصي بتوسيع نطاق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ونطلب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تستعرض هيكله وطرائق تشغليه من أجل تمكينه من الاستجابة على نحو أفضل لاحتياجات البلدان النامية.

٥٠ - نطلب إلى رئيس مجموعة الـ ٧٧ أن يتشاور مع الدول الأعضاء بشأن موعد وطرائق عقد منتدى لبلدان الجنوب يعنى بالشراكة العامة والخاصة.

٥١ - تعزيز التعاون والتنسيق بين مجموعة الـ ٧٧ وحركة عدم الانحياز في النهوض بالتعاون بين الجنوب والجنوب عن طريق توجيه طلب إلى لجنة التنسيق المشتركة للاجتماع بصورة أكثر انتظاماً لمناقشة القضايا التي تحظى باهتمام مشترك في ميدان التعاون بين الجنوب والجنوب في المجالات التي يمكن فيها بحث تآزر الطاقات.

٥٢ - نحيط علماً بتقرير الفريق الاستشاري المخصص المعني بأداء وولايات وطرائق عمل غرفة التجارة والصناعة التابعة لمجموعة الـ ٧٧ ونطلب إلى رئيس مجموعة الـ ٧٧ أن يحدد خياراً في هذا الصدد من بين توصيات الفريق الاستشاري المخصص وأن يقدم، بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين، تقريراً إلى الاجتماع الوزاري السنوي القادم من أجل النظر فيه واتخاذ إجراء بهذا الشأن.

٥٣ - دعم مركز الجنوب ووصفه مركز فكر يقوم بتحليل القضايا المحورية في الاقتصاد العالمي ذات الأهمية الخاصة لبلدان الجنوب، وندعو في هذا الصدد الدول الأعضاء التي هي في وضع يسمح لها بذلك والبلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص إلى تعزيز القاعدة المالية للمركز، وفي هذا الصدد يدعو أعضاء مركز الجنوب البلدان النامية الأخرى التي ليست بعد أعضاءً في المركز إلى الانضمام إليه.

٥٤ - استخدام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من جفاف شديد و/أو من تصحر، وخاصة في أفريقيا، في معالجة تدهور الأراضي وكأداة للمساعدة في التصدي، في جملة أمور، للفقر والجوع. والقيام في هذا الصدد:

'١' بدعم تنويع مصادر التمويل وكذلك زيادة رصد الأموال من أجل تنفيذ الاتفاقية، عن طريق مرفق البيئة العالمية والآلية العالمية والمصادر الممكنة الأخرى بما في ذلك، في جملة أمور، مؤسسة التنمية المستدامة؛

'٢' بتشجيع تنفيذ برامج العمل المعتمدة في منتدى أفريقيا/آسيا الثاني (نيامي، النيجر، ١٩٩٨)، ومنتدى أفريقيا/أمريكا اللاتينية والكاريبي الثاني (باماكو، مالي، ٢٠٠٠)، تعزيزاً لتنفيذ الاتفاقية؛

'٣' وأيضاً بتشجيع تنظيم أنشطة خاصة لضمان نجاح `سنة الصحاري والتصحر` في عام ٢٠٠٦.

٥٥ - نحث اليونسكو على وضع وتنفيذ ما يلي:

(أ) برنامج للتعاون بين الجنوب والجنوب في مجال العلم والتكنولوجيا تكون أهدافه هي تيسير إدماج نهج إنمائي في السياسات الوطنية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا

والابتكار؛ وبناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا؛ وتقديم المشورة في مجال السياسات، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات؛ وإنشاء شبكات لحل المشاكل تضم مراكز الامتياز في البلدان النامية فضلاً عن دعم تبادل الطلاب والباحثين والعلماء والتكنولوجيين فيما بين البلدان النامية؛

(ب) برنامج للتعاون بين الجنوب والجنوب في مجال التعليم يكون هدفه هو تيسير قيام البلدان النامية بتحقيق أهداف 'خطة داكار المتعلقة بتوفير التعليم للجميع' والهدف الإنمائي الوارد ضمن الأهداف الإنمائية للألفية والمتصل بمحو الأمية، بما في ذلك عن طريق تبادل الخبرات في القيام بمشاريع تجريبية فيما بين البلدان النامية وداخل كل بلد. ونحث في هذا الصدد البلدان المتقدمة على تزويد منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بالتمويل الضروري لدعم هذه البرامج.

٥٦ - نتعهد بتعزيز تعاوننا في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل والأمراض السارية الأخرى فضلاً عن تعزيز شبكة لبلدان الجنوب تربط بين مؤسسات البحث والتطوير ومراكز الامتياز الأخرى من أجل تدعيم الجهود التي يبذلها الجنوب في مجال إقامة برامج استراتيجية بين الجنوب والجنوب للبحث والتطوير بشأن تطوير اللقاحات والعقاقير والمنتجات التشخيصية من أجل الوقاية من هذه الأمراض في الجنوب وعلاجها.

٥٧ - نرحب بتنفيذ 'برنامج إيصال الرعاية الصحية فيما بين بلدان الجنوب' الذي يوجد مقره في أبوجا، بنيجريا، والذي حقق نتائج إيجابية في البلدان المستفيدة منه وندعو إلى زيادة التعاون وتوسيع دائرة المانحين فضلاً عن المستفيدين من هذا البرنامج بغية تدعيم فعاليته ونوعية تقديم الخدمات الصحية. ونطلب في هذا الصدد تقديم تقرير مرحلي شامل آخر بشأن هذا البرنامج إلى الاجتماع الوزاري السنوي القادم من أجل النظر فيه واتخاذ أي إجراءات مناسبة.

٥٨ - تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب في مجال الطلب وصناعة المواد الصيدلانية وصناعات التكنولوجيا الأحيائية، على أن يؤخذ في الحسبان وقع الأمراض المزمنة والجوائح على السكان المتأثرين، وخاصة في أقل البلدان نمواً، ونشر الفرص المتاحة في هذا الميدان، استناداً إلى الخبرات المكتسبة في بعض البلدان النامية.

٥٩ - نحث الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ التي يمكنها أن تفعل ذلك على أن تقدم خطوط ائتمان لدعم التجارة بين الجنوب والجنوب وأن تشجع ترتيبات التعاون التقني القائمة على أفضل الممارسات لدى البلدان النامية.

٦٠ - نوصي بمواصلة النظر في إنشاء مصرف للتجارة والتنمية من أجل الجنوب ونعمد في هذا الصدد إلى:

(أ) تفويض اجتماع لخبراء المالية وخبراء المصارف المركزية و/أو خبراء آخرين بالنظر في هذا المقترح، بما في ذلك القضايا المعلّقة وتقديم توصيات بشأن الإمكانية العملية ومقومات البقاء لمصرف التجارة والتنمية المقترح؛

(ب) توجيه طلب إلى مجموعة الـ ٢٤ والأونكتاد والوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على المشاركة في المشاورات المنشودة أعلاه وتقديم الدعم إليها، قدر المستطاع.

٦١ - نوافق على دعم أنشطة 'لجنة العمل المعنية بالمواد الخام' وعلى الاشتراك في أنشطتها، وعلى اتخاذ خطوات لتعزيز الأمانة القائمة لهذه اللجنة في أبوجا، بنيجيريا، عن طريق تزويدها بموارد مالية ومادية وافية، وندعو إلى إنشاء النظام الإقليمي للمعلومات المتعلقة بالمواد الخام من أجل أفريقيا.

٦٢ - ندعم المبادرات الثنائية التي اتخذها بعض البلدان النامية فيما يتعلق بإلغاء الديون كي تستفيد منها أقل البلدان نمواً ونوالي تشجيع البلدان النامية الأخرى على القيام أيضاً باتخاذ مبادرات مماثلة لتعزيز التضامن مع هذه المجموعة من البلدان النامية الأشد تأثراً بالصدمات.

٦٣ - نتعهد باتخاذ وبمواصلة جميع المبادرات الهادفة إلى تدعيم فرص وصول المنتجات ذات الأهمية التصديرية لأقل البلدان نمواً إلى الأسواق، ونُثني في هذا الصدد على البلدان النامية التي قامت بذلك فعلاً، ونطلب إلى البلدان النامية التي هي في وضع يسمح لها بأن تتيح وصول المنتجات الناشئة في أقل البلدان نمواً إلى أسواقها على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية والإعفاء من الحصص إلى أن تفعل ذلك.

٦٤ - نعزّز المبادرات المتخذة لصالح أقل البلدان نمواً عن طريق تنفيذ مشاريع في مجالات مثل بناء القدرات البشرية والإنتاجية، والمساعدة التقنية، وتبادل أفضل الممارسات، وخاصة في القضايا المتعلقة بالصحة والتعليم والتدريب المهني والبيئة والزراعة والعلم والتكنولوجيا والتجارة والاستثمار والطاقة والتعاون في مجال النقل العابر.

٦٥ - نشجع كل من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على القيام، في إطار برنامج عمل ألماتي، بزيادة تكثيف عملها معاً وتعاونها عن طريق ترتيبات واتفاقات المرور العابر القائمة فيما بينها. ونحن ندعو في هذا الصدد البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف إلى ضمان تنفيذ برنامج عمل ألماتي تنفيذاً كاملاً وفعالاً عن طريق

تزويد البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بالمساعدة المالية والتقنية الضرورية.

٦٦ - دعم البلدان النامية الخارجة من نزاعات، وبخاصة أقل البلدان نمواً، بقصد تمكينها من القيام، على النحو المناسب، بإعادة تأهيل وإعادة بناء هياكلها الأساسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومساعدتها في تحقيق أولوياتها الإنمائية.

٦٧ - المناداة بزيادة تقديم المساعدة الدولية في إقامة وتعزيز آليات وطنية ودون إقليمية وإقليمية ودولية لمنع حدوث كوارث طبيعية والتأهب لها والتخفيف من آثارها، بما في ذلك عن طريق إنشاء وتعزيز نظم للإنذار المبكر وكذلك عن طريق عملية إعادة التأهيل والتعمير الطويلة الأجل، بالنظر إلى زيادة حدوث الكوارث الطبيعية وآثارها المدمرة على تنمية البلدان النامية، وخاصة الاقتصادات الصغيرة والضعيفة، ومناداة المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة بالعمل في ظل تنسيق وثيق بغية الوفاء بالالتزامات المتعهد بها لمساعدة البلدان المتأثرة بالكوارث والبلدان المعرّضة للكوارث، لكي تتلقى حكوماتها وسلطاتها المعنية معلومات الإنذار المبكر بطريقة غير تقييدية ومناسبة من حيث التوقيت من أجل استخدامها ونشرها حالاً وبصورة فعالة.

٦٨ - دعوة المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة إلى اتخاذ الترتيبات وتقديم الدعم عن طريق القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل تنفيذ 'إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥' في البلدان النامية المعرّضة للكوارث، عن طريق تقديم المساعدة المالية والتقنية، وتناول مسألة مدى القدرة على تحمل الديون، ونقل التكنولوجيا، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع التعاون بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب.

٦٩ - تشجيع جميع أشكال الشراكات التي تعزز التعاون بين الجنوب والجنوب.

٧٠ - اتخاذ إجراءات وتدابير تكفل إيجاد بيئة تمكينية للتنمية، والتشجيع في هذا الصدد على تقديم مساهمة فعالة من جانب قطاع نشاط الأعمال إلى مجالات التعاون بين الجنوب والجنوب مثل التعليم والصحة والهياكل الأساسية والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية والنقل والزراعة ومصائد الأسماك والصناعة والسياحة والتكنولوجيات الأحيائية.

٧١ - العمل معاً بروح من التضامن لضمان تحقيق وتقاسم مكاسب من عملية الجغرافيا الجديدة الناشئة للتجارة الدولية وتصميم وتنفيذ استراتيجيات لضمان استمرار الدينامية المتجلية في الجغرافيا الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية ولضمان أن يكون لها أثر المضاعِف الإيجابي في جميع أنحاء الجنوب.

٧٢ - تدعيم المشاورات والتعاون وتبادل الخبرات، بما في ذلك قصص النجاح المتحققة، بشأن التجارة بين الجنوب والجنوب.

٧٣ - إقامة تجارة بين الجنوب والجنوب في السلع والخدمات على الصُعد الثنائي والإقليمي والأقاليمي في القطاعات التي تتسم بإمكانات تحقيق نمو مرتفع.

٧٤ - وضع اتفاقات اعتراف متبادل بشأن اللوائح التقنية وتدابير الإصحاح والصحة النباتية.

٧٥ - النهوض بالتعاون في مجال تلبية الاحتياجات البيئة التي تؤثر على صادرات البلدان النامية، بما في ذلك النهوض به عن طريق تقديم الدعم إلى فرقة العمل الاستشارية التابعة للأونكتاد والمعنية بالمتطلبات البيئة ووصول البلدان النامية إلى الأسواق.

٧٦ - إنشاء أو تعزيز آليات ملائمة عل الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي للنهوض بتبادل المعلومات بشأن الممارسات المضادة للمنافسة وبشأن تطبيق القوانين والسياسات الوطنية والإقليمية في هذا المجال، ولكي يساعد كل بلد غيره من البلدان بما يحقق الميزة المتبادلة لها بشأن مكافحة الممارسات المضادة للمنافسة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

٧٧ - بحث طرق تعزيز وتيسير التجارة فيما بين البلدان النامية والقيام في هذا الصدد بدعم أعمال الأونكتاد بشأن الآليات المناسبة.

٧٨ - الاستثمار في تحسين تسهيلات الهياكل الأساسية والربط الشبكي فيما بين البلدان النامية بغية تيسير التجارة وتخفيض تكلفة أداء نشاط الأعمال.

٧٩ - تعزيز التفاوض، على أساس طوعي، بشأن اتفاقات للتجارة الحرة فيما بين البلدان النامية باعتبارها تشكل أداة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الجنوب والجنوب.

٨٠ - تدعيم وتعزيز التكامل الإقليمي ودون الإقليمي عن طريق إقامة تجمعات وترتيبات أخرى ترتكز على المنفعة المتبادلة وأوجه التكامل والتضامن فيما بين البلدان النامية بقصد تيسير نموها الاقتصادي وتنمية اقتصاداتها والتعجيل بذلك.

٨١ - العمل على نحو فعال من أجل تدعيم وتعزيز التعاون الأقاليمي فيما بين البلدان النامية في جميع المجالات وتشجيع الأخذ بمبادرات في هذا الصدد.

٨٢ - اتخاذ تدابير ومبادرات لدعم مشاريع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد).

٨٣ - الحث على التنفيذ المبكر للمبادرات التعاونية التي تتخذها البلدان الآسيوية والأفريقية في إطار الشراكة الاستراتيجية الآسيوية الأفريقية الجديدة.

٨٤ - طلب قيام الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، متعاونة في ذلك مع مركز الجنوب وبالتشاور مع رئيس مجموعة الـ ٧٧، بتقديم تقرير سنوي عن التعاون بين الجنوب والجنوب.

٨٥ - الدعوة إلى تنفيذ التوصيات المعنية المتصلة بالتعاون بين الجنوب والجنوب والواردة في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة والمعنون ''عولمة عادلة: توفير الفرص للجميع''.

٨٦ - الترحيب بالمبادرات/المقترحات الثنائية والعديدة الأطراف فيما يتعلق بالتعاون بين الجنوب والجنوب والواردة في المرفق.

٨٧ - تشجيع الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ ومجموعات الدول الأعضاء فيها، التي يمكنها أن تفعل ذلك، على أن تطور وتعزز مبادرات أخرى بشأن التعاون الإنمائي، ويُطلب إلى رئيس مجموعة الـ ٧٧ بتقديم معلومات إلى جميع أعضاء المجموعة.

٨٨ - يُطلب إلى رئيس مجموعة الـ ٧٧، بدعم من الأونكتاد والوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بالقيام دورياً بتنظيم منتدى بشأن الاستثمارات فيما بين بلدان الجنوب من أجل مناقشة ونشر الخبرات الناجحة فيما بين البلدان النامية في هذا الميدان، والقيام في هذا الصدد باتخاذ جميع التدابير الضرورية لتحديد مكان انعقاد هذا الحدث في عام ٢٠٠٦.

٨٩ - يُطلب إلى الأونكتاد تقديم تقرير عن نمط تدفقات الاستثمار من بلدان الجنوب وإليها يجري فيه، في جملة أمور، تحليل التأثير الاقتصادي والاجتماعي لهذه التدفقات على البلدان النامية.

دال - العلاقات بين الشمال والجنوب

٩٠ - تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب كوسيلة لتيسير جهود البلدان النامية الرامية إلى النهوض بتنميتها وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وإننا في هذا الصدد:

(أ) ندعو، في جميع المحافل ذات الصلة، البلدان المتقدمة إلى تصريف سياساتها الاقتصادية - الكلية والتجارية، بما في ذلك إزالة الإعانات، بطريقة تدعم إتاحة الفرص للبلدان النامية بغية خفض الفجوة القائمة في الدخل وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى؛

(ب) نحث البلدان المتقدمة، التي لم تفعل ذلك بعد، على زيادة تدفقاتها من المساعدة الإنمائية الرسمية بغية تحقيق الأرقام المستهدفة المتفق عليها دولياً لهذه المساعدة وهي توجيه ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي إلى البلدان النامية و ٠,١٥ في المائة – ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي إلى أقل البلدان نمواً؛

(ج) ندعو إلى إقامة آلية رصد فعالة لضمان تلبية الأرقام المستهدفة المتفق عليها دولياً لمخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية من جانب البلدان المتقدمة وهي توجيه ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي إلى البلدان النامية و ٠,١٥ في المائة – ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي إلى أقل البلدان نمواً؛

(د) نحث المؤسسات المالية الدولية والدائنون من البلدان المتقدمة على ربط معايير تحمل الديون ربطاً مباشراً باحتياجات التمويل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى؛

(هـ) ندعم بالكامل الجهود المبذولة من جانب المجتمع الدولي لزيادة المنح الثنائية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً والبلدان الأخرى المنخفضة الدخل، بالإضافة إلى المنح المقدمة عن طريق إلغاء الديون؛

(و) مواصلة المداولات بشأن إنشاء إطار للتعامل بصورة فعالة مع جميع الديون السيادية المستحقة على البلدان النامية.

٩١ – نحث الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية على الوفاء بالتزامها دعماً للبلدان النامية التي تواجه أعباء ديون لا يمكن تحملها، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، وعلى وضع وتنفيذ مبادرات لخفض المديونية القائمة والتشجيع على اتخاذ مزيد من التدابير الدولية، بما في ذلك إلغاء الديون واتخاذ ترتيبات أخرى من أجل البلدان التي تنضوي تحت لواء المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٩٢ – دعوة الشركاء في التنمية إلى تعزيز تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً، والقيام بما يلي:

(أ) عدم ربط أي معونة تقدم إلى أقل البلدان نمواً بشروط، وزيادة مقدار المعونة لتصل إلى الرقم المستهدف المتفق عليه دولياً وهو ٠,١٥ في المائة – ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة وإتاحة هذه المعونة على أساس طويل الأجل يمكن التنبؤ به؛

(ب) إلغاء جميع الديون الرسمية المستحقة على جميع أقل البلدان نمواً؛

(ج) إتاحة وصول جميع المنتجات الناشئة في أقل البلدان نمواً كافة إلى الأسواق على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية والإعفاء من الحصص، ودعم الجهود التي تبذلها هذه البلدان للتغلب على المعوقات التي تواجهها في جانب العرض.

٩٣ - تعزيز الحوار مع البلدان المتقدمة ومنظماتها بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية، بغية التصدي لمسألة تخلف البلدان النامية وتدعيم تنميتها المشتركة، وندعو في هذا الصدد رئيس مجموعة الـ ٧٧ إلى إبلاغ شركائنا الإنمائيين بما لدينا من أوجه قلق واهتمامات، بما في ذلك إبلاغها لاجتماعات مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى.

٩٤ - مواصلة إشراك جميع الشركاء في تناول مسألة الاختلالات النُّظُمية العالمية في مجالات مثل التجارة والتمويل والنقود والتكنولوجيا. ونحث في هذا الصدد المجتمع الدولي على النهوض بإصلاح الهياكل المالية العالمية، بما في ذلك عن طريق رفع صوت وزيادة اشتراك البلدان النامية في عملية صنع القرارات في المؤسسات المالية الدولية، ومراجعة السياسات والترتيبات النقدية والمالية الدولية وتأثيرها على البلدان النامية.

٩٥ - تدعيم التعاون عن طريق الآليات والإجراءات القائمة لفرع مجموعة الـ ٧٧ في جنيف من أجل زيادة القدرة والقوة التفاوضية بقصد ضمان مصالح البلدان النامية في التجارة والقضايا المتصلة بالتجارة.

٩٦ - دعوة المجتمع الدولي إلى تعزيز نقل التكنولوجيات بشروط تفضيلية، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة والناشئة، واعتماد سياسات وبرامج بقصد مساعدة البلدان النامية على الإفادة من التكنولوجيا في تحقيق تنميتها وذلك، في جملة أمور، عن طريق التعاون التقني وبناء القدرة العلمية والتكنولوجية.

٩٧ - دعوة المجتمع الدولي أيضاً إلى دعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى وصولها إلى فرص التعليم وإلى الاشتراك في تقاسم المعارف والهياكل الأساسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٩٨ - حث المجتمع الدولي على اتخاذ مزيد من التدابير الملموسة للتخفيف من الآثار الكارثية المترتبة على فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والسل والملاريا والأمراض السارية الأخرى، بما في ذلك التخفيف منها عن طريق تشجيع الإنتاج المحلي للعقاقير وضمان الوصول إلى العقاقير بتكاليف معقولة.

٩٩ - الدعوة إلى التنفيذ الكامل والفعال لاستراتيجية موريشيوس من أجل زيادة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، وفي هذا الصدد دعوة

البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية إلى تزويد هذه الدول بالمساعدة المالية و/أو التقنية الضرورية بغية تنفيذ استراتيجية موريشيوس.

١٠٠ - حث الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية على الوفاء بالتزاماتها تجاه أفريقيا عن طريق تنفيذ شتى المبادرات المتعلقة تحديداً بأفريقيا، وخاصة المشاريع ذات الأولوية في إطار برنامج ''نيباد'' ودعوة المجتمع الدولي إلى القيام بما يلي:

(أ) إلغاء جميع ديون البلدان الأفريقية واتخاذ خطوات عملية لتنفيذ هذا الإلغاء بصورة عاجلة؛

(ب) مضاعفة المساعدة الإنمائية المقدمة إلى أفريقيا وتحسين نوعيتها وذلك، في جملة أمور، بتوجيه هذه المساعدة عن طريق المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف وبزيادة عنصر دعم الميزانية بها؛

(ج) تبسيط إجراءات المؤسسات المالية المتعددة الأطراف بغية إزالة التأخيرات في صرف الموارد الموافق عليها من أجل مشاريع برنامج ''نيباد''.

١٠١ - الاشتراك في حوار استباقي بشأن المسائل المتصلة بالمسؤولية الإنمائية والإدارة السليمة للشركات عبر الوطنية، وهو ما يستتبع زيادة إسهامها إلى أقصى حد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية المضيفة.

١٠٢ - التأكيد على أهمية تشجيع إيجاد علاقة أكثر دينامية وتعاونية مع البلدان المتقدمة والبلدان المصنِّعة، على أساس المشاركة البناءة، توخياً للمنافع المتبادَلة وتحقيقاً لهذه الغاية ندعو مجموعة الـ ٧٧ إلى تقديم مقترحات من أجل إطلاق الحوار في هذا الشأن.

١٠٣ - الرفض الحازم لفرض قوانين وأنظمة ذات تأثير خارج حدود الإقليم المعني ولسائر أشكال التدابير الاقتصادية القسرية، بما في ذلك الجزاءات الأحادية المتخذة ضد بلدان نامية، ونكرر الإعراب عن الحاجة الملحة إلى إزالتها في الحال والتأكيد على أن هذه الإجراءات لا تؤدي فقط إلى تقويض المبادئ المودعة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بل تهدد أيضاً بصورة حادة حرية التجارة والاستثمار، وندعو المجتمع الدولي في هذا الصدد إلى عدم الاعتراف بهذه التدابير وعدم تطبيقها.

التنفيذ والمتابعة

١٠٤ - حث جميع الدول الأعضاء على تقديم إسهامات خاصة في الصندوق الخاص لمجموعة الـ ٧٧ المنشأ وفقاً للمقرر الوارد في الفقرة ٤ من الفصل السادس من برنامج عمل هافانا

الذي اعتمدته قمة الجنوب الأولى، بقصد تحقيق الهدف الوارد فيه وهو تخصيص ما لا يقل عن ١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لزيادة المساعدة في التنفيذ والمتابعة الكاملين للمقررات التي تعتمدها قمة الجنوب.

١٠٥ - نكرر الإعراب عن مقررنا الوارد في الفقرة سادساً - ٢ من برنامج عمل هافانا بشأن المساهمات المالية في أمانة مجموعة الـ ٧٧ وندعو البلدان التي عليها متأخرات إلى القيام على وجه السرعة بتصفية متأخراتها كما ندعو جميع الأعضاء إلى تقديم مساهماتهم السنوية في التوقيت المناسب.

١٠٦ - الترحيب بالتقدم الذي أحرزه حتى الآن 'صندوق بيريز - غيريرو الاستئماني للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية' في مجال دعم التعاون بين الجنوب والجنوب ونطلب إلى جميع أعضاء مجموعة الـ ٧٧ وكذلك إلى منظومة الأمم المتحدة دعم توسيع نطاق موارد الصندوق الاستئماني عن طريق تقديم مساهمة منتظمة في مؤتمر الأمم المتحدة السنوي لإعلان التبرعات لهذا الصندوق، وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٠/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

١٠٧ - نقرر مواصلة تعزيز قدرات مجموعة الـ ٧٧ على مواجهة التحديات والفرص القائمة اليوم عن طريق القيام، في جملة أمور، بزيادة تدعيم التنسيق فيما بين شتى الفروع على المستويين الرسمي وغير الرسمي على السواء وتعزيز التنسيق والتعاون مع مؤسسات الجنوب ذات الصلة، بما في ذلك عن طريق استخدام التكنولوجيا العصرية، لكي يمكن جعل الحكمة والخبرة الجماعيتين للمجموعة تؤثران على تناول جدول الأعمال الدولي، بما في ذلك المفاوضات المتعددة الأطراف.

١٠٨ - نطلب إلى رئيس مجموعة الـ ٧٧ أن يعين فريقاً عاملاً مفتوح العضوية لدراسة الطرق والوسائل الممكنة لتعزيز مجموعة الـ ٧٧ وأمانتها، بما في ذلك تحديد طرائق عامة لتيسير التعاون بين فروع المجموعة فضلاً عن تحديد نُهج ابتكارية لمواجهة احتياجات أمانة مجموعة الـ ٧٧ من الموارد والموظفين لكي يمكن أن تلبي احتياجات كامل هذه المجموعة، وتقديم تقرير إلى الاجتماع الوزاري السنوي في وقت مناسب.

١٠٩ - نطلب إلى وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة ذات الصلة القيام، في مجالات اختصاصها، بدعم جهود البلدان النامية الرامية إلى تحقيق أهدافها الإنمائية بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

١١٠ - نطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة القيام، بالتشاور مع الدول الأعضاء، باتخاذ تدابير ملموسة لزيادة تعزيز الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ككيان مستقل

وجهة وصل للتعاون بين الجنوب والجنوب داخل منظومة الأمم المتحدة على النحو الذي أكد عليه من جديد قرار الجمعية العامة ٢٢٠/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بغية تمكين هذه الوحدة من الاضطلاع بمسؤولياتها بالكامل، وخاصةً عن طريق حشد الموارد من أجل النهوض بالتعاون بين الجنوب والجنوب، بما في ذلك عن طريق التعاون الثلاثي.

١١١ - نطلب كذلك إلى الأمين العام القيام، بالتشاور مع الدول الأعضاء ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإعادة تسمية 'صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب'، الذي أُنشئ استجابة لقرار الجمعية العامة ١١٩/٥٠ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ ليصبح 'صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب' وتعيين هذا الصندوق ليكون آلية التمويل الرئيسية المتعددة الأطراف لتشجيع ودعم مبادرات التعاون بين الجنوب والجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك تلك المبادرات التي تقررها قمة الجنوب.

١١٢ - دعم تعزيز دور الأونكتاد بصفته جهة الوصل داخل منظومة الأمم المتحدة للإدارة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية، ولا سيما في مجال تنفيذ عمليات تحليل السياسات وتقديم المشورة بشأن السياسات، وكذلك في تشكيل توافقات الآراء بشأن مسائل التنمية.

١١٣ - ندعو رئيس مجموعة الـ ٧٧ إلى إعداد برنامج من أجل الجنوب لإيجاد إطار لخيارات التنمية بغية دعم اشتراك واندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وعملية العولمة، ونطلب إلى رئيس المجموعة أن يقدم المقترحات المتعلقة بإعداد هذا البرنامج في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ كيما ينظر فيها الوزراء.

١١٤ - ندعو رئيس مجموعة الـ ٧٧ إلى القيام، حسبما يعتبر ضرورياً، بعقد اجتماعات قطاعية في ميادين التعاون التي تهم المجموعة من أجل تحقيق التعاون بين الجنوب والجنوب.

١١٥ - نطلب إلى رئس مجموعة الـ ٧٧ أن يتخذ إجراءات، على النحو المناسب، بما في ذلك عن طريق تنظيم اجتماعات لزيادة مستوى الربط الشبكي فيما بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك فروع مجموعة الـ ٧٧ والمنظمات الإقليمية، لتقاسم الخبرات وكذلك، حيثما أمكن ذلك عملياً، تيسير إعداد مواقف مشتركة للمجموعة في المفاوضات المتعددة الأطراف.

١١٦ - نطلب إلى لجنة المتابعة والتنسيق الحكومية الدولية المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية إلى أن تُبقي قيد الاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمري قمة الجنوب في ميدان التعاون بين الجنوب والجنوب.

١١٧ - ندعو رئيس مجموعة الـ ٧٧ إلى إجراء مشاورات بقصد إجراء استعراض منتصف الفترة لتنفيذ نتائج مؤتمر قمة الجنوب الثانية.

١١٨ - ندعو رئس مجموعة الـ ٧٧ إلى اتخاذ الخطوات الضرورية لكي ينقل على وجه السرعة الاستنتاجات ذات الصلة التي خلُصت إليها هذه القمة إلى شركائنا الإنمائيين، بما في ذلك عن طريق اجتماعات مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى، ونقلها إلى العملية التحضيرية لاجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة الرفيع المستوى بكامل هيئتها الذي سيُعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ وكذلك إلى الاجتماعات الأخرى الرفيعة المستوى ذات الصلة، بقصد تعزيز الحوار بين الشمال والجنوب وحشد الدعم من أجل مصالح البلدان النامية.

مرفق

قائمة بمقترحات المشاريع الثنائية والعديدة الأطراف فيما يتعلق بالتعاون بين الجنوب والجنوب

بليز

(١) برنامج محو الأمية

(٢) حماية الطفولة

(٣) موارد المياه

بنن

المشاريع التي تلتمس بنن التعاون بشأنها هي:

(١) مشروع سد للطاقة الكهربائية المائية في أدرالالا (بنن – توغو)

(٢) مشروع مكافحة تآكل السواحل (غانا – توغو – بنن – نيجيريا)

(٣) المشروع الإقليمي لإنتاج اللقاحات

(٤) مشروع السكك الحديدية (بنن – النيجر)

(٥) مشروع خط أنابيب الغاز لأفريقيا الغربية

(٦) مشروع الممر الخاص بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (بنن – النيجر – كوت ديفوار – توغو)

البرازيل

(١) "Fome Zero" (برنامج إزالة الجوع)

(٢) البرنامج الوطني لتشجيع الرضاعة الطبيعية

(٣) "Bolsa Escola" (صندوق دعم تعليم الأطفال الفقراء)

(٤) "Bolsa Familia" (صندوق دعم الأسرة الفقيرة)

(٥) البرنامج الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

(٦) "Pastoral da Criança" (رعوية الأطفال)

الصين

(١) التدريب والتشاور والوعي من أجل توليد الطاقة الكهربائية المائية على نطاق صغير في موزامبيق وأوغندا ونيجيريا وزمبابوي

(٢) تعزيز الشراكة بين أفريقيا والصين عن طريق برنامج منتجات الألبان ذي القيمة المضافة المرتفعة

(٣) التعاون الإقليمي بين آسيا ومنطقة المحيط الهادئ بشأن تكنولوجيا عش الغراب الذي يُؤكل

كوبا

(١) تعزيز القدرة الإقليمية على الحد من الكوارث عن طريق إدماج نهج إدارة المخاطر

(٢) مقترح حكومي بشأن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

(٣) دعم شبكات المواضيعية والإقليمية للتنمية البشرية

(٤) برنامج محو الأمية المسمى "Yo si puedo" (نعم أستطيع)

(٥) مركز التدريب الإقليمي المعني بالإدارة المستدامة للأراضي

(٦) مكافحة تدهور الأراضي وعمليات التصحر في جزر الكاريبي

(٧) مركز التدريب الإقليمي على السلامة الأحيائية

(٨) شبكة التدريب من أجل المدربين في مجال التعليم عن بُعد

(٩) التعاون بين الجنوب والجنوب من أجل الإسهام في التنمية المستدامة لإنتاج الأرز في نُظم الإرشاد الإنتاجية الصغيرة الحجم

(١٠) الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي عن طريق تنمية الزراعة الحضرية

(١١) استعادة التنوع الأحيائي الزراعي الذي نالت منه الكوارث الطبيعية

(١٢) مرصَد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

(١٣) المؤسسة المجتمعية لخدمة تدريس علوم الحاسوب والاتصالات

(١٤) تعزيز القدرة الإقليمية للمعهد الوطني للإسكان في الكاريبي في مواجهة الكوارث الطبيعية

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

(١) تدريب مصممي شبكات الري والصرف على الحماية من أضرار الجفاف والفيضانات في البلدان النامية

(٢) تدريب خبراء التوحيد القياسي والأرصاد الجوية بالبلدان النامية

(٣) تدريب خبراء تشييد وتشغيل وحدات توليد الطاقة الكهربائية المائية الصغيرة الحجم بالبلدان النامية

الهند

(١) النهج التقني – الاقتصادي للتحرك بين أفريقيا والهند (TEAM-9)

(٢) اللجنة الثلاثية الأطراف (الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا)

(٣) الصندوق الاستئماني داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل التخفيف من الفقر، والتعاون التقني والاقتصادي الهندي، وبعثة الوصل الشبكي في أفريقيا

إندونيسيا

(١) التدريب على تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

(٢) التدريب على التمويل البالغ الصِغَر

(٣) التدريب على تطبيق تكنولوجيا المعلومات

جامايكا

(١) تطوير النظم الوطنية لاستعادة وتصريف النفط المستعمَل

(٢) إنتاج قوالب الكتلة الأحيائية

(٣) إنتاج واستعمال مجففات مجتمعية تعمل بالطاقة الشمسية

(٤) قاعدة بيانات تقنية وبيئية لنظام المعلومات الجغرافية: العمل من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن السياسات ومن أجل التنمية المستدامة

كينيا

(١) مشروع تعليم الشباب

(٢) الإسهام في الحد من وفيات الأمومة في كينيا

نيجيريا

(١) برنامج تنفيذ الرعاية الصحية فيما بين بلدان الجنوب (كوبا، ليبيا، نيجيريا)

فرق المعونة التقنية

- إيفاد متطوعين من المهنيين النيجيريين العاملين في الخدمات الطبية ومهندسي الأراضي والمدرسين إلى البلدان النامية عند طلبهم

لجنة العمل المعنية بالمواد الخام

- إنشاء نظام إقليمي أفريقي للمعلومات المتعلقة بالمواد الخام
- توفير الدعم لاستضافة اجتماع خبراء لجنة العمل الثانية المعنية بالمواد الخام، المقرَّر مؤقتاً انعقاده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥
- توسيع قاعدة عضوية اللجنة وتوفير موارد مالية ومادية للإبقاء على الأمانة
- تقديم مساهمات من الدول الأعضاء إلى عمليات الأمانة

مشاريع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)

برنامج العلم والتكنولوجيا:

- علوم وتكنولوجيا التنوع الأحيائي (البيولوجي)
- التكنولوجيا الأحيائية
- تكنولوجيات المعلومات والاتصالات
- تكنولوجيات الطاقة
- علوم المواد
- علوم وتكنولوجيا الفضاء
- علوم وتكنولوجيا المياه
- تكنولوجيا ما بعد الحصاد

- المعارف والتكنولوجيات الخاصة بالسكان الأصليين
- بحوث التصحُّر
- علوم وتكنولوجيا التصنيع
- تكنولوجيا الليزر

الطاقـة:

- خط أنابيب الغاز لأفريقيا الغربية
- مجمع الطاقة لأفريقيا الغربية
- مشروع HYCOS التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)
- مشروع الطاقة المتجددة
- الخطة الرئيسية للطاقة
- خط أنابيب الغاز من دار السلام والذي يمر بكينيا إلى كمبالا بأوغندا
- خط أنابيب النفط من إلدوريت بكينيا إلى كمبالا بأوغندا

النقـل:

- تطوير السكك الحديدية
- تيسير النقل الطرقي
- تنفيذ قرار ياموسوكرو
- طريق إزيولو – مويال
- تطوير الممر الطرقي بين إثيوبيا وجيبوتي
- تيسير النقل الطرقي
- تنفيذ قرار ياموسوكرو
- مشروع شبكة الطرق بأفريقيا الشرقية (خمسة مشاريع)
- تطوير السكك الحديدية بأفريقيا الشرقية
  - إعادة تشكيل هياكل السكك الحديدية بأفريقيا الشرقية

– الخطة الرئيسية لتطوير السكك الحديدية

- المركز الحدودي لأداء جميع العمليات
- تنسيق الحِمْل المحوري
- تحسين كفاءة السكك الحديدية والطرق والموانئ
- إصلاح النقل ومرفق دعم التكامل للإصلاحات المؤسسية والتنظيمية المتعلقة بالسياسات ومساعدة الأعضاء في تنفيذ عمليات التدخل الإقليمي المتفق عليها
- المحور الطرقي بين ليبيا والنيجر وتشاد، وليبيا والسودان وإريتريا
- السكك الحديدية بين مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، وليبيا والنيجر وتشاد
- التطوير التعاوني لمواصلة السلامة التشغيلية
- برنامج الصلاحية للطيران
- الاتصالات، ومراقبة الملاحة، وإدارة حركة المرور الجوي
- تيسير النقل على ممري دوالا – بينغي ودوالا – نجامينا
- مشروع مارينا والمنصة السياحية

الاتصالات:

- تطوير الهياكل الأساسية المحورية
- تنسيق السياسة العامة/إطار العمل
- برنامج دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- برنامج تنظيم السياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- نظام الكابلات البحرية لأفريقيا الشرقية

بناء القدرات:

- إنشاء وحدة لتطوير وتنفيذ المشاريع
- تحديث الإجراءات الإقليمية وآليات الرصد

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

- سياسة وتنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد الإقليمي

إدارة المياه:

- مبادرة حوض النيل
- الملاحة الآمنة في بحيرة تنجانيقا/ملاوي
- نقل مياه أوبانغي لتكملة بحيرة تشاد عن طريق نهر شاري

مشروع قاري: ''راسكوم'' (RASCOM)

يرمي مشروع ''راسكوم'' إلى إطلاق أول ساتل (تابع اصطناعي) للاتصالات مملوك لأفريقيا بدعم من جميع الجماعات الاقتصادية الإقليمية وأمانة ''نيباد''.

باكستان

(١) برنامج المساعدة التقنية الخاصة

(٢) برنامج المساعدة التقنية الخاصة من أجل أفريقيا

(٣) برنامج المساعدة التقنية الخاصة من أجل جمهوريات آسيا الوسطى

الفلبين

(١) حلقة عمل تدريبية بشأن إدارة مخاطر الكوارث إدارة مجتمعية

جنوب أفريقيا

المعلومات

- التعاون وبناء القدرات بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- المنشآت المدنية غير التدميرية
- منصات الابتكار
- تقاسم المعلومات وبرامج البحوث
- التعاون العلمي بين الجامعات ومؤسسات البحوث
- تبادل المعرفة بشأن معايير رسم الخرائط الجيولوجية
- نظم معرفة السكان الأصليين

- تمويل مؤسسات البحث والتطوير
- تسويق نتائج البحوث وإدارة المؤسسات البحثية

بناء القدرات

- الإدارة السليمة وبناء المؤسسات
- استنساخ نموذج بيثيل (Bethel) (هو مركز متعدد التخصصات يركز على تطبيقات التكنولوجيا المقترنة بتنمية المهارات لصالح الشباب في البيئات الريفية)
- حضانة نشاط الأعمال المتعلق بالتكنولوجيا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم
- إنشاء مركز وطني للعلوم من أجل تشجيع الفهم العام للعلوم والهندسة والتكنولوجيا
- الكائنات المحورة وراثياً – التعاون بشأن البحوث وبناء القدرات والقضايا الأوسع نطاقاً المتعلقة بالمستهلكين
- التحول إلى توجه قائم على نشاط الأعمال
- الميكنة على نطاق صغير
- الاتفاقيات الدولية (تطوير موقف مصلحي متبادل بشأن العلاقات الثنائية)

الصحة

- التصدي للأمراض العابرة للحدود
- البحوث المتعلقة بالصحة البشرية، فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، بحوث السرطان
- بحوث التغذية
- التكنولوجيا الأحيائية من أجل الصحة والأمن الغذائي

العلم والتكنولوجيا

- التكنولوجيا من أجل التنمية – نظم المعرفة الخاصة بالسكان الأصليين، حاضنات التكنولوجيا، برامج نقل التكنولوجيا، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- تكنولوجيات البناء
- تكنولوجيا الليزر

- المساعدة في التدريب في ميادين العلوم (على مستوى الماجستير والدكتوراه) وتحديد مشاريع مشتركة بشأن العلم والتكنولوجيا
- التكنولوجيا من أجل القدرة التنافسية
- الطاقة النووية
- نظم المعرفة الخاصة بالسكان الأصليين والممارسات الجيدة على سبيل الدعوة إلى تعزيز القدرة التكنولوجية للسكان الأصليين
- علم أحياء الجزيئيات
- اعتماد المختبرات
- السواتل (التوابع الاصطناعية) الصغرى
- علوم النيترون والمفاعلات النووية
- البحث والتطوير وإنتاج النظائر المشعة
- معجلات الجسيمات والإفادة منها
- المفاعلات النووية البحثية: استغلالها والإفادة منها
- تكنولوجيا السواتل (التوابع الاصطناعية)
- صور السواتل (مراقبة الحرائق والتطبيقات الأخرى)
- محطة سواتل عالية الطاقة
- التعاون بشأن صفيفة الكيلومتر المربع

المعادن والطاقة

- بحوث المعادن
- إثراء المعادن
- تكنولوجيا التعدين
- المسح الجيولوجي لحوض كالاهاري، واستخدام الموارد المعدنية
- الطاقة المتجددة
- مشاريع علوم المواد

البيئة

- اختبار معدات الري
- التصحر وإدارة المياه
- تكنولوجيات حصاد المياه
- الرصد المناخي (إدارة المخاطر)
- استراتيجيات – التخفيف من الجفاف
- تهذيب النظم التحليلية
- استراتيجيات – إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة
- الري المتسم بالكفاءة
- إعادة تدوير المياه

الزراعة

- سلامة الأغذية في المناطق الريفية
- تجهيز المنتجات الزراعية
- تبادل المعلومات – التربة والمناخ وزراعة الحفظ
- التكنولوجيا الأحيائية
- المحاصيل المقاومة للجفاف (إنتاجها)
- تطوير محاصيل السكان الأصليين
- التناسل القائم على المساعدة (حيوانات المزرعة)
- نقل التكنولوجيا بغية إنتاج منتجات الجلود
- حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بنباتات السكان الأصليين
- البحوث الزراعية – صحة الحيوانات المستأنسة والحيوانات البرية

المجالات المحددة للبحوث المشتركة والتعاونية تشمل ما يلي:

- البحوث المتعلقة بالطب التقليدي ونظم معرفة السكان الأصليين

- التكنولوجيا الأحيائية للنباتات
- العلوم الأحيائية والأحياء والقضايا المتصلة بالصحة (الملاريا، البحوث المتعلقة بلقاحات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز)
- تعزيز العلاقات بين مختبر الطب البيطري المركزي ومعهد أوندير ستيبورت للطب البيطري ومنتجات أوندير ستيبورت الأحيائية (البيولوجية)
- بحوث الطب البيطري
- علم الزيوت، وتأكل التربة
- إدارة استعمالات الأراضي

أما عملية إدارة قضايا البحوث والتكنولوجيا فتشمل ما يلي:

- نقل التكنولوجيا، بما في ذلك البحث والتطوير بشأن المعدات المنخفضة التكلفة
- إدارة نظام العلم والتكنولوجيا
- صياغة سياسة العلم والتكنولوجيا

سري لانكا

(١) البرنامج التقني المعنون ''الأيادي المحتضنة لآسيا'' (Hands across Asia)

أوروغواي

(١) دليل خبراء أوروغواي في مجال الأنشطة الزراعية والأنشطة المتصلة بالثروة الحيوانية

فنزويلا

(١) الأمن الغذائي